النخبة

ضيفة العدد أ.د.

منى عامر

ممثل الوكالة الجامعية الفرانكوفونية بمصر

المجلد 1، العدد 71، أغسطس 2025 ،صفر 1447هـ

جريدة النخبة ؛تصدر دوريا من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة منذ أكتوبر 2018

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. حنان محمد علي

رئيس التحرير
د.رامي مجدي أحمد

تصدر دوريا عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة القاهرة

النُخبَة

نَحنُ نصنعُ النُخَب...

المجلد 1، العدد 71، أغسطس 2025 ،صفر 1447هـ

صممها رامي مجدي أحمد في أكتوبر 2018

كليتنا تجدد الأيزو

مجلس الإدارة

أ.د.حنان محمد علي (رئيس مجلس الإدارة) --أ.د.عادلة محمد رجب (عضوا)--أ.د.ثناء أحمد إسماعيل (عضوا) --أ.د. نيفين عبد الخالق (عضوا) --د.رامي مجدي (رئيس التحرير)

هيئة التحرير

أ.كارولين شريف , أ.جاسمن نبيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تجدد شهادتيّ الأيزو الدولية في مجاليّ التطوير الإداري والخدمات التعليمية والبحثية

في إنجاز جديد يعكس التميز المؤسسي والالتزام المستمر بالجودة، تم تجديد شهادتيّ الأيزو الدولية للجودة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، وهما:

- شهادة ISO 21001:2018 في مجال التطوير الإداري
- شهادة ISO 9001:2015 في مجال تقديم الخدمات التعليمية والبحثية

وذلك بعد نجاح الكلية في اجتياز مراجعة الفريق الدولي للجودة، خلال زيارته الرسمية يوم الثلاثاء الموافق 24 يونيو 2025.

يأتي هذا التجديد تتويجًا لمسيرة الكلية في ترسيخ ثقافة الجودة والتميز، حيث استطاعت الكلية استيفاء كافة المتطلبات والمعايير الدولية بدقة واحترافية، تأكيدًا على مكانتها الرائدة في تقديم تعليم أكاديمي متكامل، يتجاوز مجرد نقل المعرفة، ليشمل كذلك تنمية المهارات وصقل القدرات بما يلائم تطورات سوق العمل المحلي والدولي.

Attestation

Faculty of Economics and Political Science
- Cairo University

AJA-Egypt

ISO 21001:2018

Provision of educational services & researches in economics and political sciences at undergraduate and postgraduate levels and society consulting activities.

24th June 2025
Date

Operation Manager, AJA EGYPT

وتؤكد إدارة الكلية أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا الجهود الجماعية والتعاون المثمر بين أعضاء هيئة التدريس، والجهاز الإداري، والطلاب، الذين أثبتوا قدرتهم على التفاعل مع أحدث النظم التعليمية والإدارية، في إطار استراتيجية الكلية للتحسين المستمر، والارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي والإداري.

وتجدر الإشارة إلى أن الكلية كانت قد حصلت على الاعتماد الدولي في عام 2024، كما وصلت إلى القائمة القصيرة لأفضل 10 كليات على مستوى الجمهورية ضمن جائزة التميز الحكومي في العام نفسه، وهو ما يعكس بوضوح استمرار الكلية في مسار الريادة والابتكار.

وفي هذا السياق، تتوجه الأستاذة الدكتورة حنان محمد علي، القائم بأعمال عميد الكلية، بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة القاهرة، برئاسة الأستاذ الدكتور محمد سامي عبد الصادق، لما تقدمه من دعم مستمر وتمكين حقيقي لكلياتها، في إطار رؤيتها للتحول إلى جامعة ذكية من الجيل الخامس، والسعي الدائم نحو التميز المؤسسي، وتحقيق مكانة مرموقة في التصنيفات الدولية للجامعات.

لقاء مع د/منى عامر

سلمى نصر- كنزي تامر- رنا أحمد

أجرى محررو "النخبة" لقاءًا مع الدكتورة منى عامر، ممثلة الوكالة الجامعية للفرانكفونية في مصر وأستاذ الاقتصاد بالكلية، تطرقت خلاله إلى خبراتها العلمية والعملية، بدءا من دراستها في جامعة السوربون، ثم تجربتها في تدريس الاقتصاد، وصولاً إلى عملها في المؤسسات الدولية مثل منظمة العمل الدولية. كما تناول اللقاء دور الوكالة الفرانكفونية وما تقدمه من خدمات قيمة.

س١: كيف بدأت علاقتكم بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ولماذا اخترتم تخصص الاقتصاد؟

درست وحصلت على درجة الماجستير من فرنسا، ثم بدأت علاقتي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ تحضيري لدرجة الدكتوراة بمصر. وسبب اختياري لتخصص الاقتصاد هو نظام الدراسة الثانوية في فرنسا، والذي كان يشمل على ثلاث مسارات: العلمي والأدبي، وما بينهما، المسار الثالث (الاقتصادي والاجتماعي)، وهو ما فضلته. ثم بعد ذلك أدركت أن تخصص الاقتصاد هو الأنسب لمسيرتي الأكاديمية.

س٢: خلال فترة دراستكم، كيف كانت مشاركتكم في الأنشطة الطلابية؟ وما أبرز المهارات التي اكتسبتموها من هذه المشاركة؟ وما هي أهم المبادرات الطلابية التي تنصحون الطلاب الحاليين بالمشاركة فيها لتنمية مهاراتهم؟

لم أشارك في الأنشطة الطلابية خلال فترة دراستي، لكن عند انضمامي للعمل في الشعبة الفرنسية بالكلية، تابعت مشاركة الطلاب في نماذج المحاكاة ومن بينها النموذج الذي كان عن الاتحاد الأوروبي، ولاحظت استفادتهم من تلك الأنشطة على أكثر من مستوى. فتعلموا المسؤولية، سواء من خلال تنظيم أنفسهم، والسعي نحو البحث عن ممولين، أو إجراء الأبحاث. فضلا عن ذلك، ساهمت تلك الأنشطة في إكسابهم خبرات، صحيح أنها لم تكن خبرات عملية بحته، لكنها ساعدتهم في البحث عن فرص عمل لاحقة.

س٣: من واقع خبرتكم الثرية في المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية واليونسكو، ما أهم الدروس المستفادة التي يمكن توظيفها في السياق المصري؟

بالفعل عملتُ خبيراً استشارياً لدى منظمات دولية كاليونسكو ومنظمة العمل الدولية، متخصصاً في قضايا الانتقال من التعليم إلى سوق العمل. وأرى ضرورة التركيز على جانبين رئيسيين: الأول يتمثل في نشر مخرجات الدراسات - الأكاديمية منها وتلك الصادرة عن المنظمات الدولية - عبر عقد المؤتمرات وتبسيط النتائج لإتاحتها لصانعي القرار. ويتطلب هذا تبسيط المفاهيم الأساسية كالبطالة والعمالة غير الكاملة وغير الرسمية لضمان الفهم الدقيق.

ثانيا، يجب العمل على تقييم أثر السياسات وهو ما يختلف عن الرصد والتقييم الذي يتواجد في أي برنامج اقتصادي أو سياسي أو التمويلات الخارجية. وقد بدأت مصر مؤخرا في اتخاذ هذا النهج لتقييم البرامج والسياسات العامة المتخذة. فعلى سبيل المثال، قامت وزارة التخطيط بتأسيس Egypt Impact Lab بالشراكة مع J-PAL لتقييم الأثر بطريقة علمية.

س٤: تهانينا بمناسبة تعيينكم ممثلاً للوكالة الجامعية للفرانكفونية في مصر، هل يمكن أن تطلعونا على أبرز مهام هذه الوكالة وخدماتها؟

تعينت حديثا في الوكالة، لكن يمكنني أن اطلعكم على عملها. بداية، تعتبر شبكة جامعات حول العالم، تضم أكثر من ألف جامعة عضو، وهي مقسمة إلى مناطق. فعلى سبيل المثال، تتبع مصر المكتب الإقليمي للشرق الأوسط في مقره بلبنان. ويوجد بمصر ٢٤ جامعة عضو من بينهم جامعة القاهرة التي يوجد بها مقر الوكالة في مصر في فرع الشيخ زايد. وتقوم هذه الشبكة بعقد اجتماعات على أكثر من مستوى سواء المسؤولين من الجامعات، أو على مستوى رؤساء الجامعات أنفسهم، أو على مستوى وزاري. ومن المقرر عقد الجمعية العمومية في نوفمبر القادم بداكار في السنغال.

كما تقوم الوكالة بتقديم العديد من الخدمات، سواء للطلبة أو أعضاء هيئة التدريس، مع تركيز خاص على الأقسام الفرنسية في كليات الآداب ،ترجمة، حقوق، اقتصاد وعلوم سياسية فنوفر برامج تدريبية للأساتذة، ومنح دراسية للطلبة سواء لدراسة الماجستير والدكتوراة، على أن يتم تقديم عدد أكبر خلال العام القادم.

وتمتلك الوكالة خبرة في مجال التحول الرقمي، فنوفر برامج تدريبية في هذا المجال، وفي السياق نفسه نقوم بتوفير الكثير من برامج الماجستير عبر الانترنت، ونوفر الدعم الرقمي واللوجستي لمساعدة الجامعات المختلفة في تحويل برامجها إلى برامج عبر الانترنت. كذلك، أقمنا مركز توظيف في جامعة سنجور في الإسكندرية، وهي جامعة فرانكفونية، لمساعدة الطلبة في التوظيف بعد التخرج عن طريق تدريبهم.

وأريد أن أوضح أنه بالرغم من كوننا وكالة فرانكفونية تقوم معظم أنشطتها باللغة الفرنسية، إلا أننا نقدم برامج تدريبية باللغة العربية أو الإنجليزية في مراكز التوظيف. أيضا، نعمل الآن على مشروعين ممولين من الخارج أحدهما ممول من الاتحاد الأوروبي لتطوير مراكز التوظيف في الجامعات المصرية، لبنانية، فلسطينية، قبرصية، وثانيهما ممول من وزارة الخارجية الفرنسية لتطوير التعليم بالذكاء الاصطناعي في مصر ولبنان وفلسطين. كما تقوم الوكالة بتمويل الجامعات الراغبة في تنظيم مؤتمرات أو إعداد أوراق بحثية.

س٥: كيف تقيمون انعكاسات زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على تعزيز أواصر التعاون الثقافي والتعليمي بين مصر وفرنسا؟

تعد زيارة رئيس جمهورية لجامعة القاهرة شيئا هاما وايجابيا، تسبب في صحوة في التعاون بين الجامعات المصرية والفرنسية أثمر عن توقيع عدد من مذكرات تفاهم، فضلا عن المساهمة أو التسريع من فتح قسم اللغة الفرنسية بطب القصر العيني في سبتمبر، بالإضافة إلى الشراكات التي عقدت على مستوى مراكز الأبحاث.

وبمناسبة الحديث عن الأقسام الفرنسية، أود أن أشير إلى أن التدريس في الشعبة الفرنسية بالكلية ليس قائمًا على اللغة الفرنسية وحدها بل هناك مواد باللغة الإنجليزية والعربية، وهو ما يميزنا في مصر لأن الاعتماد على لغة واحدة كالفرنسية ليس كافيا.

وادركت ذلك بشكل أكبر عند بدء التعاون والشراكة مع جامعة السوربون؛ حيث أشادوا بكلية الاقتصاد وأكدوا احترامهم وتقديرهم للكلية، أساتذتها، برامجها، وخريجيها، وبخاصة قدامى الخريجين مثل الدكتور شهير زكي و الدكتورة رشا رمضان لأنهم هم من ساهموا في بناء ورسم تلك السمعة الجيدة عن الكلية من خلال تفوقهم أثناء دراستهم للماجستير في فرنسا، وعندما عادوا وأصبحوا أعضاء لهيئة التدريس، أقاموا العديد من الأنشطة الجديدة ومهو ما نتج عنه مخاطبة رئيس جامعة السوربون آنذاك الدكتورة منى البرادعي عميدة الكلية لعقد تلك الشراكة.

فبدأنا بالاقتصاد ثم العلوم السياسية. مما أثمر في إقامة برنامج الحصول على الشهادة المزدوجة ، برسوم بسيطة نسبيا. فيساهم هذا التعاون الجامعي من تبادل الطلاب وخلافه، يزيد من خبرات الطالب، ويعرضه للاطلاع على مراكز أبحاث مختلفة، فضلا عن الانخراط في التعامل مع الجنسيات المختلفة. واستكمالاً لأهمية التعاون الجامعي وبرامج التبادل الطلابية، أرى أن مجيء بعض الطلبة الفرنسيين للدراسة في الكلية يساهم في تعزيز الشراكة في البحث العلمي.

س٦: في ظل اهتمامكم بموضوعات مثل القوى العاملة، هل هناك نماذج ناجحة في دول أخرى ترونها ملهمة لمصر في مجال إدماج الشباب والنساء في سوق العمل؟ وما عوامل نجاح هذه النماذج برأيكم؟

لا يمكننا القول إن هناك نموذج واحد بإمكانه حل جميع تلك المعضلات فور تطبيقه؛ لأن الموضوع أكثر تعقيدا من ذلك، ولكن يمكنني الإشارة إلى وجود برامج ومبادرات جيدة مثل الـ Active Labor Market Policy المتعلقة بتدريب الخريجين، وتوفير الدعم للشركات لزيادة قدرتها على التوظيف، علاوة على وجود برامج وشركات تدعم التوظيف الذاتي.

وعليه، يجب انتقاء وتخصيص البرامج حسب الاحتياجات، بما يلائم الأوضاع ويتواكب مع الأهداف المراد تحقيقها. وكذلك يكون الحال بالنسبة للمبادرات الداعمة للشركات الصغيرة، فتفاصيل مثل حجم المنح ليست بالشيء الثابت ولا تخضع لمعايير واحدة، لكن تختلف وفقا لقدرات الأفراد على الاستفادة منها ومن تلك المنح المقدمة أي الأثر الناتج عنها، وهو العامل الأهم. وفي هذا السياق، يلعب الجنس/النوع الاجتماعي دورًا كبيرا، فعلى سبيل المثال، أثبتت أحد الدراسات وجود شرائح معينة من الفئات المستفيدة من تلك المبادرات أو المنح مثل النساء تكون أكثر استفادة وتأثير من غيرها.

س٧: كخبيرة اقتصادية، هل ترون أن علم الاقتصاد بذاته كافٍ لفهم قضايا مثل البطالة وعدم المساواة؟ أم أنه يحتاج إلى التكامل مع العلوم الاجتماعية الأخرى؟

بالتأكيد، لا غنى عن التكامل. ندرك أن معدل البطالة مرتفع في مصر، وأن معدله عند النساء أعلى من الرجال، وأن هناك ضعف في مشاركة المرأة في سوق العمل وهي مشاركة لازالت في انخفاض منذ ٣٠ عام، تحديدا بين السيدات الحاصلات على مؤهلات عليا.

وفي هذا الإطار، توجد دراستان، أحدهما للدكتورة رنا هندي، عن تأثير الزواج والإنجاب على مشاركة السيدات في سوق العمل، فكانت نتائجها وجود انخفاض في نسبة المشاركة، لكنها بشكل مؤقت، ثم تعاود الارتفاع ولكن بنسب مختلفة تعتمد على نوع الوظيفة التي كانت تعملها، ففي الوظائف الحكومية والعمل الرسمي في القطاع الخاص تعاود نسبة المشاركة في الارتفاع بشكل أكبر مقارنة بالقطاع غير الرسمي، حيث يكون الانخفاض حادا.

وبالتالي، مفاد ذلك هو تأثير الأعراف الاجتماعية التي يمكن أن تتمثل في آراء الزوج أو الأقارب على عودة النساء للعمل وإما إن كان مجديا أم لا، وخلافه. لذا، نستخلص من ذلك أهمية التكامل في فهم ودراسة العلوم والظواهر الاجتماعية.

أما الدراسة الثانية فصدرت عن j-PAL, Poverty Action Lab بمشاركة د. كارولين كرافت و د. عبد الرحمن ناجي، عن برنامج لتقييم أثر تقديم إعانات، في إحدى المناطق العشوائية بالقاهرة، للأمهات اللاتي لم يتخطى أطفالهم الثامنة من العمر ليتثنى لهم إرسال الأطفال إلى الحضانات (تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي) بشكل مجاني تماما، فضلا عن توفير منصات لتوفير فرص عمل لتلك السيدات، غير أن نسبة قليلة من السيدات استجابت لتلك الفرصة أو هذا البرنامج. والسبب أيضا هو العادات أو الأعراف الاجتماعية، وعند سؤال السيدات لمعرفة الأسباب، قد تبين أن الأزواج والاقارب رافضون للفكرة لأن ترك الأطفال يعتبر "عيبا".

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تنظم حفل تخرج دفعة 2024 وتكرم رموزًا وطنية في احتفال اليوبيل الفضي والذهبي

نظّمت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة حفل تخرج دفعة 2024، إلى جانب احتفال اليوبيل الفضي لدفعة 1999، واليوبيل الذهبي لدفعة 1974، وذلك يوم الخميس الموافق 7 نوفمبر 2024، في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، بحضور كل من رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور محمد سامي عبد الصادق، ونائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب الأستاذ الدكتور أحمد رجب، والقائم بأعمال عميد الكلية الأستاذة الدكتورة حنان محمد علي، والسفير عادل المليجي، رئيس جمعية الخريجين.

شهد الحفل تكريم نخبة من رموز الدولة من خريجي الكلية وأساتذتها البارزين في مواقع المسئولية، من الوزراء الحاليين والسابقين، وكبار الشخصيات العامة، وعدد من الحاصلين على درجتيّ الماجستير والدكتوراه خلال العام الجامعي 2023/2024، تقديرًا لإسهاماتهم في دعم الدولة والمجتمع، ولدورهم المؤثر في مجالات الإدارة العامة، والسياسات العامة، والاقتصاد، والتنمية.

كما تم خلال الحفل تكريم السادة التالية أسماؤهم، في إطار الاحتفاء بمسيرتهم المهنية والوطنية المتميزة:

- الأستاذة الدكتورة/ هالة حلمي السعيد – مستشار رئيس الجمهورية للشئون الاقتصادية ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية السابقة
- الأستاذ الدكتور/ صالح عبدالرحمن الشيخ – رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي – وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري الأسبق

- الأستاذة الدكتورة/ نجلاء الأهواني – وزيرة التعاون الدولي السابقة
- الأستاذة الدكتورة/ سميحة فوزي – وزيرة التجارة والصناعة السابقة
- الأستاذ الدكتور/ مصطفى السعيد – وزير الاقتصاد الأسبق
- الأستاذ/ منير فخري عبدالنور – وزير التجارة والصناعة الأسبق ووزير السياحة الأسبق
- الأستاذ الدكتور/ علي الدين هلال – وزير الشباب الأسبق
- الأستاذ الدكتور/ جودة عبدالخالق – وزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق
- الأستاذ الدكتور/ رفعت المحجوب – رئيس مجلس الشعب الأسبق
- الأستاذ الدكتور/ محيي الدين الغريب – وزير المالية الأسبق
- الأستاذ الدكتور/ يوسف بطرس غالي – وزير المالية الأسبق
- الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان – وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسبق
- السفير/ عادل المليجي – رئيس جمعية الخريجين سابقًا
- الأستاذ الدكتور/ فخري الفقي – رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب
- الأستاذة الدكتورة/ هبة نصار – نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة سابقًا
- الأستاذة الدكتورة/ منى الجرف – رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية سابقًا
- الأستاذ الدكتور/ محمود محيي الدين – المدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي ووزير الاستثمار الأسبق
- المهندس/ أحمد ترك – أمين عام جامعة القاهرة
- الأستاذة/ سامية محمود لبيب – وكيل الجهاز المركزي للمحاسبات سابقًا.

وقد أكدت القائم بأعمال عميد الكلية الأستاذة الدكتورة حنان محمد علي أن هذا الحفل يأتي امتدادًا لحرص الكلية على تعزيز التواصل مع خريجيها في مختلف الأجيال، والاحتفاء بإسهاماتهم في مختلف القطاعات، تأكيدًا على دور الكلية التاريخي في تخريج الكفاءات التي ساهمت في صياغة السياسات العامة، وصنع القرار، وبناء الدولة المصرية الحديثة.

يوم التفوق السنوي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية: احتفاء بالإبداع والريادة"

زياد محمد-الفرقة الرابعة-اقتصاد

في إطار إيمانها العميق بأهمية تكريم الجهد والتميّز، وحرصها على دعم التفوق في شتى مجالات الحياة الجامعية، نظّمت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، يوم الاثنين الموافق 26 مايو 2025، "يوم التفوق السنوي"، تحت رعاية الأستاذة الدكتورة حنان محمد علي – القائم بأعمال عميد الكلية.

جاءت الاحتفالية لتكون مناسبة شاملة لتكريم الطلاب المتفوقين دراسيًا ، والطلاب المتميزين في الأنشطة الطلابية، فضلًا عن مجموعة من طلاب ذوي الهمم الذين جسّدوا بإصرارهم ومثابرتهم نماذج مُلهمة داخل مجتمع الكلية.

بدأت الفعالية بافتتاح المعرض الفني الذي تزينت به أروقة الكلية، حيث قصّت الأستاذة الدكتورة حنان شريط الافتتاح إلى جانب نخبة من الأساتذة والطلاب. ضم المعرض مجموعة واسعة من اللوحات الفنية المبهرة، والمجسمات الإبداعية، والحرف اليدوية والمشغولات التي عكست تنوع المهارات الطلابية وثراء خيالهم الفني. وحرصت إدارة الكلية على التجول بين الأعمال والاستماع لشرح المشاركين، وسط إعجاب واضح من الحضور بمستوى التفاصيل والدقة في الأعمال المقدمة.

انتقل الحضور بعد ذلك إلى المدرج الرئيسي للكلية، حيث أُقيم الحفل الرسمي وسط حضور كبير من الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وأولياء الأمور، وعدد من الشخصيات البارزة. وقد استهلت الأستاذة الدكتورة حنان علي الحفل بالتأكيد علي أهمية دعم التميز في شتى مجالات الحياة الجامعية، مؤكدة أن "يوم التفوق" يعكس رؤية الكلية في بناء جيل واعٍ ومبدع، قادر على المساهمة الفعالة في المجتمع، وقادر على الجمع بين التفوق العلمي والمهارات الشخصية والفنية.

تخلل الحفل فقرات متنوعة لتكريم الطلاب الأوائل، وكذلك أعضاء الأسر الطلابية المتميزة في النشاط الثقافي والفني والخدمي، بالإضافة إلى تكريم خاص لمجموعة من الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين أظهروا تفوقًا لافتًا على المستويين الأكاديمي والشخصي .كما تم تكريم مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ممن أسهموا في دعم الطلاب وخلق بيئة تعليمية محفّزة، تقديرًا لجهودهم الدؤوبة وتفانيهم في خدمة العملية التعليمية .

اختُتم "يوم التفوق السنوي" بتوزيع شهادات التقدير والدروع على المكرّمين، وسط تصفيق الحاضرين وعدسات الكاميرات التي وثّقت لحظات مؤثرة في مسيرة هؤلاء الطلاب. وأكدت إدارة الكلية أن هذا اليوم ليس مجرد احتفال، بل هو أيضًا رسالة مستمرة للطلاب بأن الجهد لا يضيع، وأن التميّز هو أسلوب حياة وثقافة تستحق أن ترعي ويحتفي بها باستمرار .

ملتقى التوظيف 2025 في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

كنزي تامر رضا ابراهيم- الفرقة الثانية- سياسة

شهد المنتدى السنوي للتوظيف هذا العام حضورًا واسعًا من المسؤولين والطلاب، ما يعكس أهمية الحدث كمنصة رئيسية للربط بين الطلاب والخريجين وسوق العمل.

من بين الحضور كان رئيس جامعة القاهرة، والدكتور أحمد رجب نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم والطلاب، والدكتورة حنان محمد علي القائم بأعمال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والدكتورة غادة عبد الباري القائم بأعمال نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، والدكتور ممدوح إسماعيل وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وأخيرًا الدكتور محمد عبد العزيز محمد عبد العزيز، مساعد رئيس هيئة الرقابة المالية ووكيل وزارة الشباب والرياضة بالجيزة. كما شارك في إحياء المنتدى نخبة من أعضاء هيئة التدريس وممثلي عدد من البنوك والشركات.

ومن المؤكد أن مشاركة الطلاب، إلى جانب الأكاديميين والضيوف، كانت مهمة لنجاح المنتدى.

أوضح الدكتور محمد سامي عبد الصادق أن منتديات التوظيف تمثل جسرًا بين الطلاب والخريجين وقادة الأعمال، كما أنها توفر لهم فرصًا متعددة لتطوير المهارات التي من شأنها أن تؤهلهم لسوق العمل. ولهذا السبب، يسعى أعضاء هيئة التدريس ورئيس الجامعة دائمًا إلى دعم مثل هذه المبادرات التي تفتح آفاقًا واسعة أمام الطلبة والخريجين.

ويُذكر أن منتدى هذا العام استهدف دعم ريادة الأعمال من خلال تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإزالة العوائق أمام الشباب، وتمكينهم من النجاح في هذا المجال. وأشارت الدكتورة حنان محمد علي إلى أن المعرض الوظيفي يهدف إلى خلق منصة مستدامة وتفاعلية لربط الخريجين بسوق العمل، مع تسليط الضوء بشكل خاص على العمل الحر وريادة الأعمال، باعتبارها مسارات مهنية بديلة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وأخيرًا، يهدف منتدى التوظيف إلى إنشاء منصة تفاعلية مستدامة لربط الطلاب والخريجين بسوق العمل، مع التركيز على دعم العمل الحر وريادة الأعمال كمسارات مهنية بديلة. ويساهم هذا التوجه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030، كما يجسد المنتدى المفهوم الحديث للتوظيف الذي يتجاوز الفكرة التقليدية، ويؤكد على أهمية الاستثمار في المهارات الفردية ومواكبة التغيرات السريعة في سوق العمل.

من جانبه، أكد الدكتور أحمد رجب أن ملتقى التوظيف يُعد ترجمة عملية لرؤية الجامعة في توفير تعليم يتناسب مع سوق العمل، بالإضافة إلى تنمية المهارات العملية للطلبة، وتعزيز جهود الدولة في بناء جيل مؤهل لتحقيق التنمية المجتمعية. كما ترى الدكتورة غادة عبد الباري أن هذه الفعاليات تعكس رغبة الجامعة في تعزيز شراكاتها مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، لدعم الشباب الخريجين وتأهيلهم لأسواق العمل المحلية والدولية.

ارتفاع مؤشرات مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية

فريدة ابراهيم-علوم سياسية
-الفرقة الثالثة

سجلت مجلة الكلية الصادرة باللغة الإنجليزية Review of Economics and Political Science ارتفاعا ملحوظا في كافة مؤشرات CiteScore الصادر عن قاعدة سكوبس الدولية،

• أبحاث العلوم السياسية ترسخ مكانتها في الربع الأول Q1 وابحاث مجالات الاقتصاد وتنضم Q2 والاحصاء ترتفع من الربع الثاني للربع الأول Q1

سجلت مجلة الكلية الصادرة باللغة الإنجليزية Review of Economics and Political Science ارتفاعا ملحوظا في كافة مؤشرات CiteScore الصادر عن قاعدة سكوبس الدولية حيث ارتفع مؤشر CiteScore من 3.1 إلى 4.8 للعام 2024،

رسخت أبحاث العلوم السياسية مكانتها بين مجلات الربع الأول Q1 في سكوبس لترتفع من مرتبة 77 في الربع لتصبح في مرتبة 90 في الربع الأول بين أعلى 10% في الربع – للعام 2024،

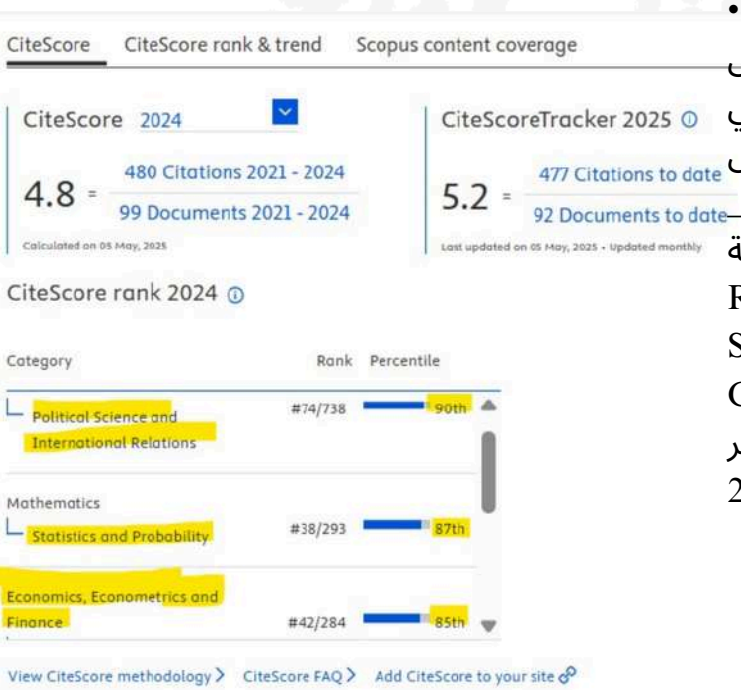

رفعت أبحاث الاقتصاد في المجلة من Q2 تصنيفاتها لتنتقل من الربع الثاني رافعة Q1 لتنضم للربع الأول هي الأخرى تصنيفها من 72 إلى 85
وهو ذات الأمر لأبحاث الإحصاء التي سجلت ارتفاعا ملحوظا من مرتبة 71 في الربع الثاني لمرتبة 87 في الربع الأول،

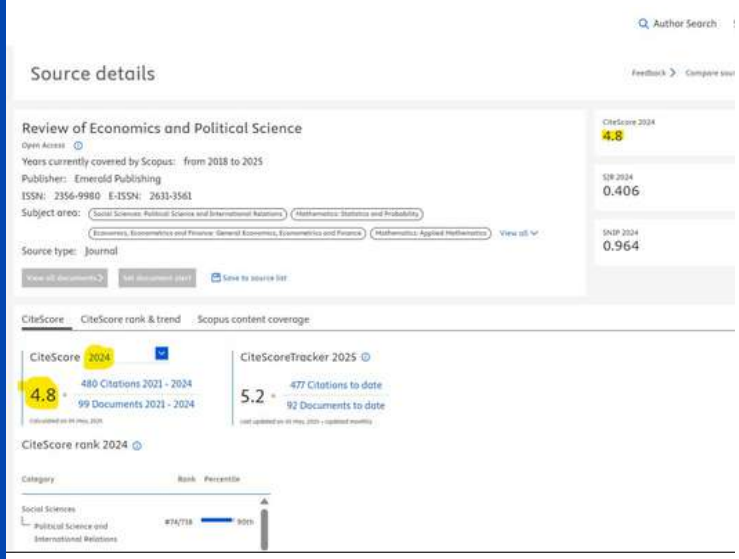

لتصبح مجالات البحث الثلاثة في المجلة وفق تصنيف Q1مصنفة في الربع الأول سكوبس
و

يُعد هذا الإنجاز دليلاً على المكانة العلمية المتنامية للمجلة، وجودة الأبحاث المنشورة فيها، والمساهمة المتزايدة في مجالات العلوم السياسية والاقتصاد
كما يعكس هذا التقدم اهتمام الكلية المستمر بتحسين جودة إنتاجها العلمي، تحت إشراف أ.د. حنان محمد علي، القائم بأعمال عميد الكلية، ورئاسة تحرير أ. هبة نصار، وبجهود مديري التحرير د. رامي مجدي ود. باكينام فكري، مع متابعة دقيقة من أ. منى نصر.
للاطلاع على التفاصيل عبر Scopus : https://www.scopus.com/sourceid/21101121584

قانون الإيجار القديم بين حقوق المالك و حقوق المستأجر

كريم أشرف- علوم سياسية- الفرقة الثالثة

إن قانون الإيجار القديم قد بدأ تطبيقه فعلياً في مصر منذ عام 1977، وذلك بصدور القانون رقم 49 لسنة 1977 لتنظيم العلاقة بين المالك و المستأجر، ثم ظهر بعد ذلك القانون رقم 136 لسنة 1981 والذي يُنظر له كمرجع أساسي لتنظيم الإيجارات القديمة في العقارات السكنية و غير السكنية.

ويعتبر الفارق بين قانون الإيجار القديم و الجديد هو أن قانون الإيجار القديم كان يعتبر حماية للمستأجرين من الطرد التعسفي و ارتفاع الأسعار، و له ملامح كالتالي:

- الحق في الإقامة الدائمة: فالمستأجر يتمتع بحق الإقامة مدي الحياة و يحق لورثته الامتداد القانوني فيه.
- قيمة إيجارية منخفضة و ثابتة: حيث أن الإيجار لا يعكس القيمة السوقية و يظل ثابتاً لسنوات طويلة.
- قيود علي المالك: فلا يمكنه أن يقوم بتعديل الإيجار أو إنهاء العقد إلا في حالات حددها القانون بدقة، مثل (إذا ثبت أن المستأجر قد ترك العين لمدة طويلة دون استعمال أو تركها نهائياً_ تغيير النشاط المتفق عليه في العقد، كتحويل السكن إلي نشاط تجاري دون موافقة المالك_ عدم سداد الإيجار لمدة متواصلة رغم الإنذار الرسمي_ الإضرار الجسيم بالعين المؤجرة أو استخدامها بطريقة مخالفة للقانون أو الآداب_ إذا ثبت وفاة المستأجر ولم يعد أي من الورثة يقيم في الشقة_ و غيرها).

بينما يقوم قانون الإيجار الجديد علي مبدأ التراضي بين الطرفين، وله أيضاً ملامح كالتالي:

- حرية التعاقد: يحق للمالك و المستأجر الاتفاق علي مدة العقد و شروطه دون قيود مسبقة.
- تحديد القيمة الإيجارية بالتراضي: فالإيجار يُحدد وفقاً للقيمة السوقية، مع إمكانية التفاوض عند التجديد.
- انتهاء العقد بانتهاء المدة: إذا لم يتم التجديد يعود الحق الكامل في التصرف بالعين إلي المالك.

وهذه كانت لمحة عامة عن طبيعة نظام الإيجار القديم ونظام الإيجار الجديد.

والآن نريد استعراض وجهة النظر الداعمة لإجراء تعديلات علي قانون الإيجار القديم، ووجهة النظر الداعمة للإبقاء علي الإيجار القديم كما هو.

- أولاً: الفريق الداعم لإجراء تعديلات علي قانون الإيجار القديم، حيث يري المؤيدون أن القانون القديم يمثل ظلماً كبيراً للملاك، حيث يملكون عقارات تُدر عليهم عوائد إيجارية رمزية لا تتناسب إطلاقاً مع قيمتها السوقية، كما يؤكدون علي مبدأ حق الملكية الدستوري وأن القانون القديم يعطل هذا الحق بشكل رئيسي، ويمنع المالك من الانتفاع بملكيته أو التصرف فيها بحرية (مما يحوله إلي مالك بلا حقوق)، علاوة علي ذلك فهم يرون أن القانون القديم ما هو إلا قانون تواجد في ظروف استثنائية (مثل نقص المساكن بعد الحرب العالمية الثانية) و لكن الآن فقد تغيرت الظروف، و أصبح الحاكم الأساسي هو حرية التعاقد بين الطرفين، وأنهم يرون أن القانون الجديد يسمح بالتدخل القضائي لإنهاء العلاقة الإيجارية في حالات معينة (مثل ترك الوحدة مغلقة لأكثر من عام دون مبرر_ أو توفر وحدة بديلة للمستأجر)، فبشكل عام يري الملاك أن تعديل قانون الإيجار القديم أصبح ضرورة لتحقيق العدالة، وتنشيط الاقتصاد، وتصحيح وضع استمر لعقود طويلة بشكل أضر بالملكية الخاصة.
- ثانياً: وجهة النظر الداعمة للإبقاء علي الإيجار القديم كما هو، فيري هذا الفريق أن هذا التعديل والتغيير في عقود الإيجار القديم من شأنه تشريد آلاف الأسر خاصة محدودي الدخل وكبار السن الذين يعيشون في هذه الوحدات منذ عقود ويصعب عليهم تدبير سكن بديل بأسعار السوق الحالية، بالإضافة إلي أنهم ينظرون إلي قانون الإيجار القديم أنه وفر نوعاً من الاستقرار الاجتماعي للأسر علي مر الأجيال حيث سمح لهم بالبقاء في مساكنهم بأسعار معقولة وبالتالي التخطيط لحياتهم دون قلق من ارتفاع الإيجارات.

وبعد استعراض وجهتي النظر المؤيدة والمعارضة للتعديلات، سيتم التطرق لبعض الجهات التي لعبت دوراً في هذا الموضوع، كالمحكمة الدستورية العليا و التي كان لها دوراً حاسماً في فتح باب التعديلات، حيث أن أحد الأحكام البارزة كان الحكم الصادر عام 2022 (والذي بدأ تطبيقه فعلياً عام 2024)، والذي قضي بعدم دستورية الفقرة الأولي من المادة الخامسة من القانون رقم 136 لسنة 1981 والذي يتعلق بامتداد عقود إيجار الأماكن غير السكنية "التجارية والإدارية" للأشخاص الاعتبارية، فهذا الحكم كان بمثابة إشارة واضحة إلي أن الدولة تتجه نحو إنهاء الامتداد التلقائي للعقود.

ومن المحكمة الدستورية العليا إلي مجلس النواب و ما دار في الجلسات الأخيرة حول هذا الموضوع، فقد أكد المستشار حنفي الجبالي "رئيس مجلس النواب" في عدة تصريحات أن مجلس النواب يهدف لتحقيق توازن دقيق بين حق الملكية و الحق في السكن الملائم، وأنه يتم عقد جلسات حوار مجتمعي حتي يتم التوصل لرؤية تشريعية متكاملة تضمن السلم الاجتماعي، وصولاً إلي يوم 30 يونيو 2025 حيث بدأ المجلس مناقشة مشروع قانون الإيجار القديم بالجلسة العامة التي عُقدت هذا اليوم، وحضر هذه الجلسة المستشار محمود فوزي "وزير الشئون النيابية و القانونية والتواصل السياسي"، والدكتورة منال عوض "وزيرة التنمية المحلية"، والمهندس شريف الشربيني "وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية"، وبدأت الجلسة العامة لمجلس النواب بالمناقشة من حيث المبدأ بشأن تقريرا اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتبي لجنتي الإدارة المحلية والشئون الدستورية و التشريعية عن:

1. مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن بعض الأحكام المتعلقة بقوانين إيجار الأماكن و إعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.
2. مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم 4 لسنة 1996 بشأن سريان أحكام القانون المدني علي الأماكن التي انتهت أو تنتهي عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها.

وتم الإشارة إلي أن المحكمة الدستورية العليا طورت من أحكامها ومبادئها في أحكامها المتعاقبة منذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٢ حيث تدخلت للحد من هذا الامتداد القانوني على مراحل وصولاً لتقييده في الجيل الأول فقط، بصدور حكم المحكمة الدستورية العليا الأخير في القضية رقم ٢٤ لسنة ٢٠ قضائية دستورية بجلسة ٩/ ١١/ ٢٠٢٥ وبالرغم من تعلق محل النزاع بثبات القيمة الإيجارية، إلا أن المحكمة أكدت في حكمها على طبيعة قوانين الإيجار الاستثنائية وأنها قوانين مؤقتة مهما استطال أمدها، وأقرت صراحة حق المشرع في التدخل وتنظيم (الامتداد القانوني لعقود الإيجار) وكذا (تحديد القيمة الإيجارية) حيث اعتبرتهما من خصائص كافة القوانين الاستثنائية التي يملك المشرع مراجعتها دوما فلا يعد أى منهما حكماً مطلقاً من أي قيد، وكلتاهما لا تستعصي على التنظيم التشريعي، وأن المحكمة الدستورية العليا دأبت في جميع الأحكام على التأكيد على أن قوانين الإيجار القديم استثنائية يتعين النظر إليها دوما بأنها تشريعات طابعها التأقيت مهما استطال أمدها.

وظلت المناقشات قائمة في مجلس النواب إلي أن أنهاها المستشار حنفي الجبالي مؤقتاً (معلناً الاكتفاء بهذا القدر من المناقشات علي أن يتم استكمال المناقشة من حيث المبدأ في جلسة 1 يوليو 2025، وأن تقوم الحكومة بتقديم البيانات التي طلبها النواب بالتحديد بيان بعدد المستأجرين من الجيل الأول بيان تقريبي وليس بيان 2017، بيان تقريبي بعدد المستأجرين الأصليين والإجراءات التي ستتخذها الحكومة مع هذه الفئة في ضوء ما تضمنته المادة 8 من مشروع القانون بأنهم فئات أولي بالرعاية، بيان بعدد الأراضي المتوقع توافرها لإقامة المباني اللازمة لتخصيص الوحدات البديلة وأماكنها).

ثم قام مجلس النواب في جلسته العامة يوم 1 يوليو 2025 باستكمال المناقشات حول مشروعي القوانين السابق ذكرهم، وأعلنت الدكتورة منال عوض "وزيرة التنمية المحلية" تسليم مجلس النواب بيانًا تفصيليًا يشمل قطع الأراضي المتاحة للبناء في مختلف المحافظات، وذلك تمهيدًا لإقامة مشروعات سكنية جديدة ضمن جهود الدولة لتوفير سكن لائق للمواطنين، كما أوضحت الدكتورة منال عوض أن الأراضي التي تم إدراجها في البيان تتنوع بين أراضٍ مستردة طبقًا للقانون رقم 144 لسنة 2017، وأراضٍ خاضعة لولاية المحافظات، بالإضافة إلى أراضٍ تابعة لهيئة الإصلاح الزراعي داخل الأحوزة العمرانية، وكلها صالحة لإنشاء وحدات سكنية، وذكر الدكتور خيرت أحمد بركات "رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"، أن عدد الأسر التي ينطبق عليها وصف المستأجرين الأصليين وفق نظام الإيجار القديم يبلغ 409,276 أسرة فقط، وهم من تجاوزوا سن الـ60 عامًا في عام 2017، من إجمالي نحو 1.6 مليون أسرة مؤجرة على مستوى الجمهورية، وأوضح بركات أن توزيع هذه الفئة من المستأجرين يتفاوت بين المحافظات، حيث تتركز النسبة الأكبر في: القاهرة: 176,900 أسرة، الدقهلية: 11,300 أسرة، الإسكندرية: 65,021 أسرة، والجيزة: 57,843 أسرة، واستمرت المناقشات قائمة في مجلس النواب بين مؤيدين ومعارضين وقيام الحكومة بتقديم البيانات والمستندات المطلوبة من قبل النواب في هذا الشأن.

وانتهت الجلسة بموافقة مجلس النواب علي مشروعي القانونين من حيث المبدأ، علي أن تستكمل باقي المناقشات في جلسة الأربعاء الموافق 2 يوليو 2025، وختم المستشار حنفي الجبالي جلسة الثلاثاء الموافق 1 يوليو 2025 قائلاً: (أنه من خلال ما تم في الجلسة من مناقشات حول مشروعي القانونين يتضح أن الحكومة قد أتت إلي البرلمان وهي غير مستعدة وينقصها بعض البيانات والإحصائيات المهمة، وأن هذه ليست المرة الأولي فقد سبق وأن أحالت الحكومة إلي المجلس مشروعات قوانين عديدة دون أن تكون قد أجرت بشأنها الحوارات المجتمعية اللازمة أو دراستها بدقة، بما يمكن السادة النواب من التصويت بناءً علي رؤية واضحة، وأنه سيتم الاكتفاء بهذا القدر من المناقشات اليوم ويتم استكمالها في الغد، و دعوة السادة الأعضاء بجميع انتماءاتهم الحزبية، والمستقلين، ووسائل الإعلام لتغطية فعاليات الجلسة، لأهميتها).

ثم بعد ذلك الوصول إلي الجلسة الأبرز و التي خطفت كل الأضواء و التي لعبت الدور الحاسم في موضوع الإيجار القديم، وهي الجلسة العامة لمجلس النواب يوم الأربعاء الموافق 2 يوليو 2025، و التي تم فيها استكمال المناقشات بشأن مشروعي القانونين، إلي أن انتهت الجلسة بالموافقة نهائياً علي مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، والمعروف بقانون الإيجار القديم وإرساله لرئيس الجمهورية للتصديق عليه، وجاء النص الكامل لقانون الإيجار القديم كالتالي:

المادة 1.. المعنيون بالقانون

تسري أحكام هذا القانون على الأماكن المؤجرة لغرض السكنى و الأماكن المؤجرة للأشخاص الطبيعية لغير غرض السكنى وفقا لأحكام القانونين رقمي 49 لسنة 1977 في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، و136 لسنة 1981 في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر.

المادة 2.. فترات السماح قبل إنهاء العقد

تنتهي عقود إيجار الأماكن الخاضعة لأحكام هذا القانون لغرض السكنى بانتهاء مدة سبع سنوات من تاريخ العمل به، وتنتهي عقود إيجار الأماكن للأشخاص الطبيعية لغير غرض السكنى بانتهاء مدة خمس سنوات من تاريخ العمل به، وذلك كله ما لم يتم التراضي على الإنهاء قبل ذلك.

المادة 3.. معايير التصنيف بين المناطق والوحدات

تشكل بقرار من المحافظ المختص لجان حصر في نطاق كل محافظة تختص بتقسيم المناطق التي بها أماكن مؤجرة لغرض السكنى الخاضعة لأحكام هذا القانون إلى مناطق متميزة، متوسطة، اقتصادية، على أن يُراعى في التقسيم المعايير والضوابط الآتية:

1-الموقع الجغرافي ويشمل طبيعة المنطقة والشارع الكائن به العقار، 2-مستوى البناء ونوعية مواد البناء المستخدمة ومتوسط مساحات الوحدات بالمنطقة، 3-المرافق المتصلة بالعقارات بكل منطقة من مياه وكهرباء وغاز وتليفونات وغيرها من المرافق، 4-شبكة الطرق ووسائل المواصلات والخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية المتاحة، 5-القيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبنية الخاضعة لأحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم 196 لسنة 2008، الكائنة في ذات المنطقة ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بقواعد ونظام عمل هذه اللجان.

وتنتهي هذه اللجان من أعمالها خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء من مدة الانتهاء من أعمالها لمدة واحدة مماثلة، ويصدر قرار من المحافظ المختص بما تنتهي إليه اللجان يتم نشره في الوقائع المصرية ويعلن بوحدات الإدارة المحلية في نطاق كل محافظة.

المادة 4.. قيمة الزيادات

اعتباراً من موعد استحقاق الأجرة الشهرية التالية لتاريخ

العمل بهذا القانون تكون القيمة الإيجارية القانونية للأماكن المؤجرة لغرض السكنى الخاضعة لأحكام هذا القانون والكائنة في المناطق المتميزة بواقع عشرين ضعف القيمة الإيجارية القانونية السارية وبحد أدنى مبلغ مقداره ألف جنيه، وبواقع عشرة أمثال القيمة الإيجارية السارية للأماكن الكائنة بالمنطقتين المتوسطة والاقتصادية وبحد أدنى مبلغ مقداره أربعمائة جنيه للأماكن الكائنة في المناطق المتوسطة، ومائتين وخمسون جنيها للأماكن الكائنة في المناطق الاقتصادية، ويلتزم المستاجر أو من امتد إليه عقد الإيجار بحسب الأحوال، لحين انتهاء لجان الحصر المشار إليها بالمادة من هذا القانون من أعمالها، بسداد الأجرة الشهرية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون بواقع 250 جنيه شهرياً، علي أن يلتزم المستأجر أو من امتد إليه عقد الإيجار، بحسب الأحوال، بدءا من اليوم التالي لنشر قرار المحافظ المختص المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة 3 بسداد الفروق المستحقة إن وجدت على أقساط شهرية خلال مدة مساوية للمدة التي استحقت عنها

المادة 5.. قيمة زيادة الوحدات المستغلة لغير غرض السكنى "تجاريا"

اعتباراً من موعد استحقاق الأجرة الشهرية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون تكون القيمة الإيجارية القانونية للأماكن المؤجرة للأشخاص الطبيعية لغير غرض السكنى خمسة أمثال القيمة الإيجارية القانونية السارية.

المادة 6.. نسبة الزيادة السنوية

تزداد القيمة الإيجارية المحددة وفقاً للمادتين 4، 5 من هذا القانون سنويا بصفة دورية بنسبة 15%.

مادة 7.. حالات إخلاء الشقق بالإيجار القديم وفق القانون الجديد

مع عدم الإخلال بأسباب الإخلاء المبينة بالمادة (18) من القانون رقم 136 لسنة 1981 المشار إليه، يلتزم المستأجر أو من امتد إليه عقد الإيجار، بحسب الأحوال، بإخلاء المكان المؤجر ورده إلى المالك أو المؤجر بحسب الأحوال، في نهاية المدة المبينة في المادة 2 من هذا القانون، أو حال تحقق أي من الحالتين الآتيتين:

1-إذا ثبت ترك المستأجر أو من امتد إليه عقد الإيجار المكان المؤجر مغلق لمدة تزيد على سنة دون مبرر

2-إذا ثبت أن المستأجر أو من امتد إليه عقد الإيجار يمتلك وحدة سكنية أو غير سكنية، بحسب الأحوال قابلة للاستخدام في ذات الغرض المعد من أجله المكان المؤجر

وحال الامتناع عن الإخلاء يكون للمالك أو المؤجر، بحسب الأحوال، أن يطلب من قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الكائن في دائرتها العقار إصدار أمر بطرد الممتنع عن الإخلاء دون الإخلال بالحق في التعويض إن كان له مقتضى، ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من هذه المادة يحق للمستأجر أو من امتد إليه عقد الإيجار، بحسب الأحوال، رفع دعوى موضوعية أمام المحكمة المختصة وفقا للإجراءات المعتادة، ولا يترتب على رفع الدعوى الموضوعية وقف أمر قاضي الأمور الوقتية المشار إليه.

المادة 8.. يمنح المستأجر أولوية للحصول على وحدة بديلة

مع عدم الإخلال بحكم المادتين (2)، (7) من هذا القانون، يكون لكل مستأجر أو من امتد إليه عقد الإيجار وفقاً لأحكام القانونين رقمي 49 لسنة 1977، 136 لسنة 1981 المشار إليهما، وقبل انقضاء المدة المحددة لانتهاء العقود في المادة (2) من هذا القانون، أحقية في تخصيص وحدة سكنية أو غير سكنية، إيجاراً أو تمليكاً، من الوحدات المتاحة لدى الدولة، وذلك بطلب يقدمه المستأجر أو من امتد إليه عقد الإيجار مرفقا به إقرار بإخلاء وتسليم العين المستأجرة فور صدور قرار التخصيص واستلام الوحدة، وتكون الأسبقية في التخصيص للفئات الأولى بالرعاية وعلى الأخص المستأجر الأصلي وزوجته ووالديه ممن امتد منهم إليه عقد الإيجار، ويصدر مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الإسكان خلال 30 يوما من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون قراراً بالقواعد والشروط والإجراءات اللازمة لتلقى الطلبات أو البت فيها وترتيب اولويات التخصيص وجهات الدولة المنوط بها تخصيص الوحدات المتاحة، وتلتزم الجهات المشار إليها بعرض الوحدات المتاحة لديها ونتيجة ترتيب الأولويات على مجلس الوزراء لاعتمادها على أن يتم الالتزام بتخصيص الوحدات السكنية للمستأجر الأصلى للوحدة السكنية الذى تحرر له عقد ايجار من المالك أو المؤجر ابتداء وكذلك زوجه الذى امتد اليه العقد قبل العمل باحكام هذا القانون وذلك قبل عام كحد أقصى من انقضاء المدة المحددة للمادة الثانية من هذا القانون، وحال إعلان الدولة عن وحدات تابعة لها سكنية أو غير سكنية، إيجاراً أو تمليكاً، يكون للمستأجر أو من امتد إليه عقد الإيجار الأولوية في تخصيص وحدة، بمجرد تقدمه بطلب مرفقاً به إقرار إخلاء الوحدة المستأجرة المشار إليه بالفقرة الأولى من هذه المادة، على أن يُراعى في الأولوية حال التزاحم طبيعة المنطقة التي بها الوحدة المستأجرة، ويُحدد الإعلان الضوابط والقواعد والإجراءات اللازمة للتخصيص.

المادة 9.. إلغاء قوانين الإيجار القديمة بعد 7 سنوات من تطبيق القانون الجديد

مع عدم الإخلال بحكم المادة 2 من هذا القانون، تلغى القوانين أرقام 49 لسنة 1977 في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر، و136 لسنة 1981 في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، و 6 لسنة 1997 بتعديل الفقرة الثانية من المادة 29 من القانون رقم 49 لسنة 1977 وببعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن غير السكنية اعتباراً من اليوم التالي لمرور سبعة أعوام من تاريخ العمل بهذا

القانون، كما يلغى كل حكم يخالف أحكامه.

المادة 10.. تطبيق قانون الإيجارات الجديد فور نشره رسميًا

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وبعد استعراض وجهة النظر المؤيدة للملاك، ووجهة النظر المؤيدة للمستأجرين، وما دار في جلسات مجلس النواب، فإنني أري أن بالموافقة النهائية علي هذا المشروع فيه ظلم كبير للمستأجرين الذين قاموا بدفع مبلغ عند قيامهم بالحصول علي الوحدة السكنية كان وقتها يساوي الكثير (ويمكن التأكد من ذلك من خلال النظر في ذلك المبلغ وقتها ومقدار الذهب الذي كان يمكن شراؤه بذلك المبلغ)، وكان هذا المبلغ مقابل شئ يدعي "خلو رجل"، وأنه إعمالاً بأن العقد شريعة المتعاقدين، فقد وافق أصحاب الملك علي أنه لا توجد مدة لنهاية العقد و هم يعلمون وقتها كافة التفاصيل المرتبطة بذلك، وبالتالي فقد قام المستأجر وقتها بدفع المبلغ المطلوب وقام بتوقيع العقد لما في ذلك من توفير مأمن سكني له ولأسرته من تقلبات وزيادة الأسعار في المستقبل (فبأي حق أتي الآن وأقول لهم أن ما كنتم تخططون له وما كنتم تدخرونه لتدفعون ثمن هذه الوحدة السكنية لتأمين مستقبلكم لم ولن يتحقق)!، والأشخاص الآن الذين أصبحوا علي المعاش كيف سيستطيعون تحمل عناء ومشقة الانتقال لوحدة سكنية أخري؟، هل دخلهم البسيط سيساعدهم علي توفير وحدات سكنية بديلة بنفس المستوي؟، خاصة أنه لا يوجد ضمان حقيقي وفعلي من توفير الحكومة لوحدات سكنية أخري بنفس المستوي وبمبالغ معقولة تناسب الجميع، فعلي الرغم من أن الحكومة قد تعهدت بأن توفر وحدات سكنية أخري تناسب المستأجرين الذين سيغادرون عقاراتهم بعد ال 7 سنوات أو قبل ذلك؛ إلا إننا لا نجد أي شئ تم توفيره أو خطوات حقيقية اتخذتها الحكومة في هذا الشأن.

بالإضافة إلي ذلك أري صراحةً أن المدة الانتقالية قصيرة للغاية، فهل تكفي ال 7 سنوات لكي يبحث مواطن بسيط محدود الدخل عن وحدة سكنية جديدة؟، ويقوم بإدخال مرافق لها، ويقوم بتجهيزها وعمل "توضيبات" بها، وأن يتدبر مبلغ مناسب لإيجار وحدة جديدة، وهل بعد هذا القانون سيتواجد أصلاً وحدات سكنية بمبالغ معقولة؟، فالآن وقبل التصديق علي القانون رسمياً نسمع مبالغ فلكية وغريبة في الوحدات السكنية، فكيف سيكون الوضع بعد التصديق علي القانون ونشره رسمياً؟، فمن شأن القانون إحداث زيادة كبيرة للغاية في الإيجارات، وتضخم أسعار الإيجارات، وسيكون وقتها إعلان ضمني بأن كل المواطنين القانطين في الوحدات السكنية بنظام الإيجار القديم سيصبحون مشردين مطرودين من منازلهم التي بذلوا أموالهم، وجهدهم، ونفقتهم، وذكرياتهم، وقاموا بإدخال كافة الخدمات الحيوية إلي تلك الوحدات السكنية فيها بعد 7 سنوات من إعلان القانون رسمياً!، فهل هذا منطقي ومقبول أن يصبح من هم علي المعاش ومحدودي الدخل الذين لا يستطيعون تحمل أسعار الوحدات السكنية الجديدة أن يكونوا بين ليلة وضحاها مطرودين من منازلهم لا يجدوا مأوي يحميهم، و هو من أبسط الحقوق التي كفلها الدستور لكل المواطنين دون تمييز.

فكان الحل الأمثل من وجهة نظري العادل لكل الأطراف، هو زيادة القيمة الإيجارية زيادة معقولة علي أن تكون هناك زيادة سنوية في الإيجارات مع الإبقاء علي عقود الإيجار المُبرمة كما هي، مما يوفر ويحفظ الأمن الاجتماعي ولا نشرد الناس من منازلها، وفي نفس الوقت حماية حقوق الملاك، وأن من يتم تطبيق عليهم هذه التعديلات الجديدة، هم الذين يملكون مكان آخر للسكن بالفعل أما الذين لا يملكون غير وحدة سكنية واحدة لا يتم تطبيق القانون عليهم، لكن بالقانون الجديد ستحدث مشكلة غياب أبسط مؤشرات الأمن الاجتماعي وهو احتمالية عدم وجود مسكن للمواطنين، وعدم قيام الدولة بتوفير الحماية الاجتماعية المناسبة للمستأجرين، بل أيضاً جعل الملاك في موقف أقوي من المستأجر وهو ما لا يتماشي مع تحقيق العدالة للطرفين، وأتوقع بمجرد صدور القانون رسمياً سنكون أمام كارثة اجتماعية في منتهي الخطورة علي الدولة المصرية، وستحدث مشاكل كبيرة من شعور المواطنين بغياب السلم و الأمن الاجتماعي وتهديد لاستقرار حياتهم وأنه بمجرد مرور 7 سنوات سيكونوا كالمشردين في الشوارع بدون مأوي ومسكن، خاصة وأنني رأيت العديد من المستأجرين يقولون "احنا عندنا نموت ولا أننا نطلع من بيوتنا اللي صرفنا عليها دم قلبنا، وبعدين هنطلع نروح فين؛ هنقعد في الشارع بدون بيوت نسكن فيها وممعناش فلوس نقدر نشتري بيها شقق تانية، وأسعار الشقق دلوقتي بقت فوق طاقتنا".

في النهاية أنا أثق بأن الدولة والحكومة و جميع المؤسسات ذات الصلة لن تترك شعبها بلا مأوي ومسكن، وستتخذ القرار الأنسب لحماية مصالح جميع الفئات، وفق الله القيادة السياسية في هذه المشكلة المعقدة و المتداخلة لما فيه من صالح للأمة المصرية.

مستقبل الدولار ومصير العولمة في عالم متحوّل: قراءة نقدية في موازين القوى الاقتصادية والسياسية

هدى ندا - أحصاء- الفرقة الرابعة

في يوم الاثنين الموافق 12 مايو 2025، وتحت رعاية السيد الأستاذ الدكتور/ محمد سامي عبد الصادق، رئيس جامعة القاهرة، وبإشراف الأستاذة الدكتورة/ حنان محمد علي، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نظم مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ندوة بعنوان "مستقبل الدولار ومصير العولمة".

افتتحت الأستاذة الدكتورة/ عادلة رجب، رئيس مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، الندوة بكلمات شكر للحضور الكريم، الذين شاركوا بحضورهم سواء في مقر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو عبر منصة "جوجل ميت". كما رحّبت بضيفيها العزيزين: الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق، أستاذ الاقتصاد بالكلية ووزير التضامن والعدالة الاجتماعية الأسبق، والأستاذ الدكتور/ حسن علي، أستاذ الاقتصاد الفخري بجامعة أوهايو وجامعة النيل. وخصصت عدة دقائق لتعريف الحضور بهما، واستعراض بعض من إنجازاتهما العلمية والعملية. ثم تطرقت الدكتورة عادلة إلى طرح أهم المحاور التي ستدور حولها الندوة، والتي جاءت على النحو التالي: سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والسياسات التجارية وتأثيرها المباشر على الدولار، مستقبل هيمنة الدولار: هل سيستمر كعملة مهيمنة أم سيحل محله الين الصيني، أو إحدى العملات الأوروبية، أو ربما عملة أوروبية موحدة؟ وأخيرا مصير العولمة وإمكانية تفكك نظام القطبين العالمي (الولايات المتحدة وروسيا).

بدأ الأستاذ الدكتور حسن علي بكلمات شكر للمركز والكلية وجامعة القاهرة بصفة عام، ثم رحب بالسادة الحضور. استهل حديثه عن وضع الدولار وهيمنته، حيث أشار إلى أن أكثر من 60% من المعاملات التجارية تتم بالدولار، بينما يتم 20% منها باليورو، والنسبة المتبقية تتم بباقي العملات. كما أضاف أن البنوك المركزية، تتخذ الدولار عملة احتياطية. ثم تحدث عن الصفات التي يجب توافرها في العملة لتصبح عملة احتياطية، وهي:

- الثقة الدولية والاستقرار الاقتصادي والسياسي: كان الدولار في العقود السابقة يُستبدل بالذهب أو الفضة

- السيولة العالية: الدولار يتمتع بقدرة عالية على التداول في الأسواق العالمية.
- القانون المؤسسي والدولي: يتمثل ذلك في قبول المؤسسات الدولية والبنوك المركزية للعملة كجزء رئيسي من احتياطاتها واستخدامها في تسعير السلع والمعاملات الدولية.
- اقتصاد الدولة التي تصدر العملة يجب أن يكون كبيرًا ومتنوعًا: الولايات المتحدة، وفقًا للقيمة الاسمية، تعد أكبر اقتصاد في العالم، بينما الصين تعد أكبر اقتصاد عالمي وفقًا لقوة الشراء، وهي ثاني أكبر اقتصاد من حيث القيمة الاسمية.
- الشفافية والحوكمة: يعتبر البنك المركزي الأمريكي (الفيدرالي) هو الأكثر شفافية وحوكمة في العالم، حيث يتم تعيين رئيس الفيدرالي لمدة 14 سنة، مما يحميه من التقلبات السياسية. كما يتميز الفيدرالي عن باقي بنوك العالم في أن البنك المركزي عادةً ما يكون مملوكًا للحكومة، بينما الفيدرالي يمتلكه البنوك التجارية التي تساهم بنسبة 6% فيه.
- كون العملة ملاذًا آمنًا: في أوقات الحروب والأزمات، تلجأ الدول إلى الدولار
- القدرة على التحويل الحر: يعد الدولار من العملات القابلة للتحويل بسهولة في أي مكان في العالم.

إجابة على سؤال "لماذا تحرص أمريكا على أن يكون الدولار العملة الاحتياطية العالمية؟"، أوضح الدكتور حسن أن السبب هو أن التكلفة الفعلية لطباعة الـ 100 دولار تقارب 40 سنتًا. وأن تقريبًا نصف عرض النقود الذي تصدره أمريكا يوجد خارج الولايات المتحدة ولا يتم تداولها داخلها. أي أن حوالي 52% من العرض النقدي الأمريكي يتم استخدامه في التبادلات العالمية، مما يعد ربحًا خالصًا للولايات المتحدة. وأضاف أن هذه الفائدة الضخمة التي تعود على الاقتصاد الأمريكي من قبول دول العالم للدولار كعملة احتياطية أساسية تجعل من غير المرجح أن تتنازل أمريكا عن مكانة الدولار.

شاركنا الدكتور حسن إحدى مقالاته التي كتبها بأمريكا عام 2006، والتي تناول فيها المشكلة الأساسية التي كانت تعاني منها أمريكا في ذلك الوقت، وهي أن معدل الادخار كان بالسالب. وعلى الرغم من ذلك كان هناك استثمار.

ولكن من أين جاء هذا الاستثمار؟ جاء من الفوائض التي تأتي من الدول الأخرى، مثل الفوائض الناتجة عن شراء الدول لسندات بالدولار. كما أضاف أنه بعد أن تصاعد معدل الادخار ليصل إلى 7-8% من الناتج المحلي الإجمالي، انحدر مرة أخرى، وهو ما يعتبر أساس المشكلة التي تعاني منها أمريكا حاليًا. يرى ترامب أن هناك عجزًا في الميزان التجاري، وهو ما دفعه لفرض الضرائب الجمركية. فعندما رأى أن أمريكا تعاني من عجز مع الصين بمقدار 200 مليون دولار، يقوم برفع الضرائب على الواردات الصينية، معتقدًا أن هذا سيساهم في حل المشكلة. لكن الدكتور حسن استنكر هذا الرأي وأكد أن العجز في الميزان التجاري ليس له علاقة بالضرائب الجمركية التي فرضها ترامب. بل السبب الرئيسي يكمن في أن الكفاءة الإنتاجية للمواطن الأمريكي أقل من الكفاءة الإنتاجية للمواطن الصيني. والدليل على ذلك هو معدلات الادخار، حيث يتراوح معدل الادخار في أمريكا بين 3.4% و 4.6%، بينما في الصين يصل إلى 44%. فزيادة رأس المال تأتي من الاستثمار، والاستثمار يعتمد بشكل كبير على الادخار.

وفي استجابة لسؤال حول ما إذا كان الدولار سيتراجع عن هيمنته، أجاب الأستاذ الدكتور حسن علي أنه كما لوحظ في تراجع الدولار. وكان سبب هذا التراجع هو تزعزع الثقة وعدد من العوامل الاقتصادية التي أصبحت تتحدى هيمنته، منها: ارتفاع الديون الأمريكية، عدم الاستقرار المالي داخل أمريكا، عدم الالتزام بالميزانية، واستخدام الدولار كأداة سياسية. وهنا حذر الأستاذ حسن من استخدام أي أداة اقتصادية كسلاح سياسي، حيث يؤدي هذا فقدان القدرة على استخدام هذه الأداة مرة أخرى، مما يدفع الناس إلى التفكير في بدائل أخرى. وهو ما حدث من قبل عندما تم استخدام قناة السويس كسلاح سياسي، فبدأت الدول تبحث عن بدائل مثل طريق رأس الرجاء الصالح والقناة البديلة وغيرها.

من رأي الأستاذ حسن، أن أول ما أدى إلى زعزعة الثقة في الدولار كان استخدامه في العقوبات. وهذا دفع العديد من الدول إلى التفكير في إنشاء عملات رقمية وأنظمة منافسة لنظام الدولار الأمريكي، مثل البريكس، في محاولة للهروب من هيمنة الدولار وتجاوز هذه العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقلبات الحادة في الأسواق المالية وفقدان الثقة كملاذ آمن، دفع البنوك المركزية إلى التوجه نحو الذهب. كل هذه العوامل أدت إلى زعزعة هيمنة الدولار، حيث انخفضت الاحتياطيات العالمية بالدولار من 77% إلى 59%. وفي النهاية، أضاف الأستاذ حسن أنه لا يزال من المبكر للغاية على اليوان الصيني أو العملات الرقمية الأخرى أن تحل محل الدولار، على الأقل لمدة 20 عامًا قادمة. ففي الوقت الراهن، لا يزال اليوان الصيني يمثل حوالي 2.5% فقط من الاحتياطيات العالمية، ويحتاج إلى الكثير من الوقت والصفات السابقة التي تم ذكرها ليصل إلى 60%. وأضاف أن العولمة ستتحول إلى "أقلمة"، أي الإقليمية. واختتم حواره بالقول إن ترامب هو أسوأ ما حدث لأمريكا، بل للعالم كله، إذ استطاع أن يُخرج من الأمريكيين أسوأ ما فيهم. فهو يتعامل بعقلية المقاول، لكنه يمتلك روح المقاومة.

شارك الأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق عبر "جوجل ميت"، وبدأ تعقيبه على مقولة ترامب: "سأجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"، وكان رده بكلمات من أغنية أم كلثوم "فات المعاد"، قائلًا: "لو عايزنا نرجع زي زمان، قول للزمان ارجع يا زمان".

فكانت بداية فنية، لكنها فلسفية بامتياز، حيث أشار إلى أن الحاضر هو حصاد الماضي، وأنه لا يوجد مواطن أمريكي يجمع بين الكسب والاقتصاد في الاستهلاك والقدرة العالية على العمل والإنتاجية. كما أوضح أن الحكومة الامريكية لا تراعى الانضباط المالي. موضحا أن أمريكا تمر بالطور الخامس من الأطوار الخمسة لتطور الدول التي ذكرها ابن خلدون، وهو طور الإسراف والتبذير.

ثم تطرق الدكتور جودة إلى أدوات الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، والتي تتجلى في أربعة محاور رئيسية:

- الدولار كعملة ارتكاز عالمي.
- نظام "سويفت"، وهو جمعية الاتصالات المالية بين البنوك حول العالم. ورغم أن هذه الجمعية منظمة عالمية لا تملكها الولايات المتحدة، إلا أن نفوذ الفيدرالي الأمريكي عليها قوي لدرجة مكّنت الحكومة الأمريكية من استخدامها لفرض عقوبات اقتصادية على دول مثل روسيا وإيران وغيرها.
- الضرائب الجمركية، كوسيلة لحماية الاقتصاد الأمريكي والضغط على الاقتصادات المنافسة.
- الصفقات التجارية، التي تستخدمها الولايات المتحدة لتحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية.

تحدث الأستاذ الدكتور جودة عبد الخالق عن العولمة، مشيرًا إلى أنه منذ أكثر من 80 عامًا بدأت مرحلة انتقالية في إدارة الشأن الاقتصادي العالمي، حيث انتقلنا من نظام تعددية الأطراف إلى نظام محدودية الأطراف وفي هذا السياق، أشار الدكتور حسن إلى مفهوم الأقلمة باعتبارها أحد أشكال محدودية الأطراف، حيث بدأت تكتلات اقتصادية بالظهور، خاصة في شرق آسيا وأوروبا ومناطق أخرى. مشيرًا إلى أن المرحلة الانتقالية تعنى أن مركز الثقل الاقتصادي يتجه تدريجيًا نحو الشرق. فبدلًا من القرن الأطلسي، نحن مقبلون على القرن الآسيوي.

وبالانتقال إلى الوضع في مصر، أقر الدكتور جودة بأن الاقتصاد المصري يعتمد على عدة أشكال من الريع، منها: الريع الاستراتيجي، وريع الموارد الطبيعية، وريع الموقع الجغرافي، مثل قناة السويس وأكد أنه لا ينبغي توقع تحقيق نفس العوائد من قناة السويس كما في الماضي، نظرًا للتغيرات المناخية التي باتت تتيح الملاحة في مسارات جديدة أقصر للتجارة بين الشرق والغرب. وأشار أيضًا إلى وجود أعداء فى المنطقة، بما في ذلك بعض الدول العربية، ملقبا إياهم بالاعدقاء، يحاولون خلق ممرات بديلة تربط الشرق بالغرب، مما يشكل تهديدًا استراتيجيًا لمكانة قناة السويس. وأكد الدكتور جودة أن قناة السويس لا مستقبل لها كمجرد ممر ملاحي، لكنها تظل ذات أهمية كبرى من الناحية الجيواستراتيجية، مشددًا على الفرق الجوهري بين الأهمية الاقتصادية والأهمية الاستراتيجية.

ثم انتقل إلى الحديث عن الوضع الأمريكي، موضحًا أن الورطة التي يعيشها المجتمع الأمريكي تتمثل في قلة الادخار، وهي مشكلة تعاني منها مصر أيضًا، حيث نستورد أكثر مما ننتج. وأن كل ما يحدث في مصر، اقتصاديًا، اجتماعيًا، أو سياسيًا، مرتبط بالدولار الأمريكي، وهو ما يستدعي التفكير الجاد في فك الارتباط بين الجنيه المصري والدولار الأمريكي.

كما حذّر من فتح الأبواب على مصراعيها أمام رؤوس الأموال الساخنة، والتي يمكن أن تغادر البلاد فجأة، كما حدث في عام 2022، مؤكدًا ضرورة وضع ضوابط صارمة لهذا النوع من الاستثمارات.

واختتم الدكتور جودة حواره بتوجيه الشكر للحضور على حسن الاستماع.

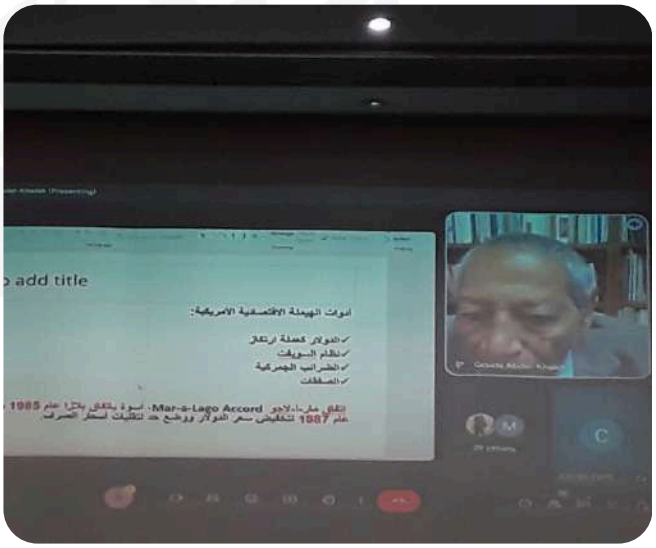

فتحت الدكتورة عادلة باب الأسئلة، وتلقت استفسارات من كلٍ من منصة "جوجل ميت" ومن السادة الحضور في القاعة. ومن أبرز الأسئلة التي طُرحت:

- طُرح سؤال حول: تقييم القيمة الاقتصادية لقناة السويس، والاستثمارات الإماراتية في المنطقة؟ وهل يمكن للأعدقاء أن يؤثروا عليها؟

أجاب الأستاذ الدكتور جودة بأنّه لا يجوز أن نوكل شؤوننا للأجانب، مؤكدًا أن تطوير قناة السويس لا يجب أن يتم عبر توكيل الأمر لجهات أجنبية. وشدد على أن الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس كممر مائي قائمة على المدى الطويل، ولكن القيمة الاقتصادية لها كمجرى ملاحي خالص بدأت تتراجع، وذلك نتيجة التحولات طويلة الأمد الجارية في الاقتصاد العالمي.

- لماذا تسعى كل الدول لإنتاج الشيء نفسه، وتحرص على بقاء العولمة رغم أن احتياجاتها ومواردها تختلف؟

في هذا السياق، حث الدكتور حسن علي على أهمية التكامل الاقتصادي، موضحًا أنه أفضل بكثير من التنافسية، خاصة في عالم متعدد الموارد والاحتياجات.

- هل يمكن للعولمة أن تتراجع، خاصة أن الحكومة الأمريكية وحدها هي من تراجعت عن دعمها، في حين ما زالت الحكومتان الصينية والأوروبية مؤيدتين لها؟

جاءت الإجابة بأن التراجع عن العولمة والتوجه نحو الإقليمية جاء نتيجة الاضطرابات العالمية، مثل الحروب، ومشكلات سلاسل الإمداد، وغيرها. وأضاف الأستاذ الدكتور جودة أن الثقل الاقتصادي العالمي لم ينتقل كليًا بعد، وإنما ما زال في مرحلة انتقال.

وفي ختام الندوة، قدّمت الدكتورة عادلة شكرها للأستاذ حسن والأستاذ جودة على مشاركتهما القيمة، كما شكرت الحضور الكريم، وأعلنت انتهاء الندوة.

هل الإدانة الدولية كافية لإنهاء المجاعة في غزة؟

ملك حسام- علوم سياسية -
الفرقة الرابعة

على الرغم من التحذيرات المتزايدة، لا تزال المجاعة في غزة مستمرة على مستوى كارثي. تصف الأمم المتحدة، من خلال نظام IPC، الوضع في غزة بأنه مجاعة حقيقية حيث تتوفر معايير
المرحلة الخامسة: ٪ ٢٠ من السكان لم يعد لديهم أي وصول إلى الغذاء، ٪ ٣٠ يعانون من سوء التغذية الحاد ومعدل الوفيات يتجاوز ٢ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠ شخص يوميًا. مع ملاحظة أن هذا التصنيف يتغير من دقيقة إلى أخرى، فإن المرحلة ٥ بشكل عام تصف بشكل مثالي الصورة القاتمة للانهيار الكامل لسبل البقاء على قيد الحياة في غزة. لا شيء متاح على الأرض، لا مياه صالحة للشرب، ولا خدمات صحية، ولا سكن، ولا يتم تلبية باقي الاحتياجات الأساسية. في حين أن هذه المراحل من المفترض أن تستخدم لتنبيه الاستجابات الإنسانية، لا نجد أي إجراء حاسم.

"في غزة، يبدأ كل صباح بقلق متكرر: هل سأجد ما أطعمه اليوم؟" ، قال ممثل وكالة أنباء موجود على الأرض، مؤكداً أن المجاعة في غزة وصلت إلى مستوى حرج.لهذا السبب، تزداد الضغوط على المنظمات الدولية في الآونة الأخيرة في محاولة لتهدئة الوضع المأساوي.

في ضوء الاستجابة للمجاعة، تم إنشاء المؤسسة الإنسانية لغزة (GHF)، وهي هيئة خاضعة للرقابة الإسرائيلية، في عام ٢٠٢٣ وبدأت عملها في عام ٢٠٢٤ بواسطة الأمم المتحدة. وهكذا، اجتمع مجموعة من الأطباء ونشطاء حقوق الإنسان والعاملين السابقين في المجال الإنساني لتأسيس منظمة مستقلة وغير سياسية وإنسانية بحتة بهدف تحسين الوضع الإنساني في غزة. وتتمثل مهمة هذه المنظمة، التي لا تحظى باعتراف عالمي كبير، في تجميع وتنسيق وتأمين إيصال المساعدات الدولية في ظل الحرب والحصار. ومع ذلك، فإنها لا تزال غير جديرة بالثقة لعدة أسباب وجيهة.

وعود متكررة ولكن لا شيء يتغير على أرض الواقع. كل يوم يمر دون مساعدة يعني المزيد من الوفيات. أصبحت المساعدة الإنسانية واحدة من أكثر آليات الحرب إثارة للجدل، وهي التي تقترب الآن من عامها الثاني، وتغير الوضع الراهن العالمي لتصبح نقطة خلاف نهائية في مفاوضات وقف إطلاق النار،

مما يضع **GHF**، المدعومة من إسرائيل والولايات المتحدة، في قلب المناقشات الحالية.

وفقًا للأمم المتحدة، لقي أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني حتفهم أثناء محاولتهم الوصول إلى مواقع توزيع المساعدات التابعة لـ **GHF** منذ نهاية مايو، منها ما يقرب من ٥٠٩ حالة وفاة مرتبطة مباشرة بالمراكز. يرى المنتقدون، ولا سيما الأمم المتحدة وغالبية المجتمع الإنساني الدولي، أن مبادرة **GHF** مصممة لخدمة الأهداف العسكرية الإسرائيلية من خلال تقديم مساعدات انتقائية وغير كافية، مع إجبار سكان غزة على المخاطرة بحياتهم من أجل الحصول على صندوق من المؤن.

وفقًا لمقال نشر في *The New Humanitarian*، توصف **GHF** بأنها إلهاء استراتيجي لأنها تصرف الانتباه عن الكارثة الشاملة في غزة من خلال عرض منصات إنسانية مع إخفاء الانهيار الكامل لنظام البقاء على قيد الحياة.

بينما يقف الفلسطينيون في طوابير للحصول على المواد الغذائية، تحت حراسة عناصر أمن مسلحين متعاقدين، تعطي هذه المبادرات صورة خادعة. في الواقع، إنها تصرف الانتباه عن الأزمة العميقة والواسعة النطاق التي تعصف بغزة: بنية تحتية مدمرة بالكامل، خدمات صحية ومياه شرب وصرف صحي متهالكة، اقتصاد متوقف، ومجاعة مفروضة بشكل منهجي. وبالتالي، يصبح "المركز" واجهة إنسانية تعطي انطباعًا زائفًا بوجود استجابة منظمة، في حين أن نسيج المجتمع نفسه قد تم تفكيكه.

تذهب منظمة *Action for Humanity* غير الحكومية إلى أبعد من ذلك بوصفها **GHF** بـ "**المهزلة السياسية**". فهي ترى أن هذا النظام مرتبط بالكامل بالمصالح الشخصية للسلطات الإسرائيلية، التي تتحكم في الوصول إليه وتدفقاته ولوجستياته وأمنه. هذا الوضع لا يقوض الحياد الإنساني فحسب، بل يستبعد عملياً الأفراد الأكثر ضعفاً، مثل كبار السن والجرحى والمرضى أو أولئك الذين يواجهون صعوبات في التنقل. يتم تهميش جميع أولئك الذين يعجزون جسدياً عن الوصول إلى أماكن التوزيع أو تحمل طوابير الانتظار الطويلة.

أما الأصوات الأخرى الأكثر تفاوتًا، مثل صوت صحيفة *The National*، فتعترف بالعديد من الإخفاقات الأخلاقية والتشغيلية التي ترتكبها GHF، لكنها تعتقد في الوقت نفسه أنها تمثل " **أقل شرًا** " في وضع يتم فيه حظر أو استحالة أي شكل آخر من أشكال توزيع المساعدات. ومع ذلك، حتى هذه التحليلات، التي هي إيجابية إلى حد ما تجاه **GHF**، تؤكد أن هذا النموذج لا يزال معيبًا نظرًا للظروف التقييدية والرقابة العسكرية والتفاوتات العميقة التي تحيط به.

تتلخص العقبة الحقيقية في صعوبة نشر المعلومات المتعلقة بتدخلات **GHF**. منذ نهاية شهر مايو، لم يتم توثيق أو التحقق من أي تدخلات حديثة لـ **GHF**. فهي لا تظهر في أي تقرير عام أو مقال موثوق، سواء كمنظمة إنسانية عاملة في غزة أو في سجلات المنظمات النشطة. ولهذا السبب، غالبًا ما يُعتبر موقفها مثيرًا للجدل وغير شفاف بما فيه الكفاية.

انتقادات متباينة ولكن النتيجة واحدة: لا تزال أصوات الجياع غير مسموعة في مواجهة صوت الإنسانية الصامت. من خلال حسابها على إنستغرام، تشارك الصحفية الفلسطينية بيسان عودة شعورها بالانزعاج كشاهدة على تصاعد المجاعة في غزة: "تمنع إسرائيل دخول الغذاء والماء والأدوية إلى غزة منذ خمسة أشهر "، وتضيف: " اضربوا على القدور أمام سفاراتها وبرلماناتها وشركاتها المتواطئة ومؤسساتها وسياسييها ومسؤوليها في بلدانكم " .

وهذا يقودنا إلى التساؤل: كيف يمكن لنفس الجهة التي تغذي الدمار الشامل للفلسطينيين من ناحية، أن تحاول إنقاذهم من ناحية أخرى؟

من يملك الحقيقة؟ فرانشيسكا ألبانيز، سي إن إن، وأزمة السرد في الغرب

سلمى نصر - العلوم السياسية - المستوى الثالث

في الأسابيع الأخيرة، شهدت الساحة السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة حدثين مفصليين، بدت وكأن لا علاقة مباشرة بينهما، لكنهما يكشفان عن تصدع عميق في قدرة الغرب على التحكم في رواية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

أولا، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بتهم تتعلق بمعاداة السامية ومعاداة إسرائيل والولايات المتحدة. بعد ذلك بأيام فقط، بثت قناة CNN تقريرا مصورا يوثق ثار مجزرة بالقرب من مواقع توزيع المساعدات في غزة، حيث قتل العشرات من المدنيين أثناء انتظارهم الطعام.

هذا البث مثل تحولا ملحوظا بالنسبة لـCNN، التي نادرا ما تعرض صورا أو تقارير تظهر بوضوح نتائج عنف الجيش الإسرائيلي.

من النظرة الأولى، قد يبدو أن هناك تناقضا: كيف تعاقب الحكومة الأميركية مسؤولة أممية بسبب فضحها للانتهاكات الإسرائيلية، بينما تبدأ شبكة إعلامية أميركية كبرى بعرض نتائج تلك الانتهاكات على شاشاتها؟

لكن الحقيقة أن هذا ليس تناقضًا، بل تعبير عن أزمة سردية. النظام الذي كان يحتكر الأخلاق والشرعية يعاني الآن من فقدان السيطرة على تماسك روايته.

ما تقوله فرانشيسكا ألبانيز ليس جديدا بالنسبة لمحامين أو مدافعين عن حقوق الإنسان، لكنها تقول ما يرفض كثيرون في المؤسسات الدولية قوله، وبصوت يمتلك شرعية قانونية داخل الأمم المتحدة. تقاريرها لا تسلط الضوء فقط على حوادث منفردة، بل ترسم صورة شاملة: الحصار، الفصل العنصري، والعقاب الجماعي ليست حوادث طارئة، بل أساليب إدارة دائمة للأراضي المحتلة. هذه المقاربة تربك الرواية الغربية التي تتجنب تحميل إسرائيل المسؤولية.

العقوبات التي فرضت عليها تستند إلى قانون قديم من عهد ترامب، كان موجها في الأساس ضد المحكمة الجنائية الدولية، لكنها الآن تستخدم لتجريم من يحاول محاسبة إسرائيل قانونيا. التهم الموجهة لها فضفاضة وغير مدعومة بأدلة قانونية حقيقية، وهي لم تحرض على العنف ولم تزور الحقائق. ما فعلته ببساطة هو أنها أعادت تركيز النقاش على القانون الدولي بدلا من المصالح السياسية، وهو أمر لم يعد مقبولا عند من يريدون فرض تفسير معين للعدالة.

في المقابل، وعلى غير العادة, قررت CNN عرض فيديو يوثق إحدى المجازر التي وقعت في غزة بالقرب من شاحنات المساعدات. التقرير أشار إلى مقتل ما لا يقل عن 49 شخصا خلال يوم واحد، لكنه لم يذكر بشكل مباشر من المسؤول عن القتل. استخدمت القناة تعبيرات مثل "بحسب وزارة الصحة الفلسطينية"، وتجنبت الإشارة إلى الجيش الإسرائيلي. المشاهد كانت دموية، لكن عرضت بدون تفسير واضح، وكأن المأساة حدثت بدون فاعل واضح. وبعد أيام فقط، نشرت CNN تقريرا مفصلا عن مزاعم استخدام حماس للعنف الجنسي بشكل منظم، اعتمادا على شهادات جمعتها جهة بحثية إسرائيلية. هذا التقرير قدم تلك الروايات كحقائق مؤكدة، دون أي تدقيق أو تشكيك، وعرضها في إطار عاطفي وأخلاقي يدين حماس بشكل مباشر و ممنهج.

الفرق بين تغطية الضحايا الفلسطينيين والضحايا الإسرائيليين واضح اذن. الألم الفلسطيني يعرض، لكن فقط حين يكون معزولا عن أسبابه السياسية والعسكرية. أما الألم الإسرائيلي، فيقدم ضمن سياق متكامل، يربطه بالسياسة والأخلاق والمظلومية. هذا ليس خطأ عشوائيا من CNN، بل يعكس خطا تحريريا واضحا، ما زال يتماشى مع أولويات السياسة الخارجية الأميركية.

لكن التغير الحقيقي لم يبدأ من الأمم المتحدة ولا من CNN، بل من وسائل التواصل الاجتماعي. منذ بداية العدوان على غزة في أكتوبر 2023، بدأ الصحفيون والناشطون والأطباء الفلسطينيون ببث صور وفيديوهات توثق المجازر والانتهاكات لحظة بلحظة. هذه التغطية المباشرة كسرت احتكار الإعلام الغربي للحقيقة. لم يعد الناس في هذا النصف من العالم مضطرين للانتظار حتى تقرر قناة مثل CNN ما الذي يستحق أن يعرض. الآن، ملايين يشاهدون الأحداث عبر تيك توك وإنستغرام وتيليجرام، بشكل مباشر وبدون رقابة.

ما قامت به CNN ليس اعترافا مفاجئا بالواقع، بل محاولة للبقاء ضمن لعبة السرد بعد أن أصبحت خارجها. القناة فقدت جزءا كبيرا من مصداقيتها، وهي الآن تحاول تعديل خطابها بما يتماشى مع ما يراه ويعرفه الناس بأنفسهم.

ما يجمع بين معاقبة ألبانيز وتغطية CNN الجزئية هو أن النظام يحاول التحكم في ما تبقى من الصورة. يعاقب من يكشف البنية السياسية للانتهاكات، ويسمح بعرض الضحايا بشرط ألا يقال من قتلهم ولماذا. وفي الوقت نفسه، يستمر في إعطاء "المعاناة" الإسرائيلية مساحة واسعة من التعاطف والشرح والتوثيق، بينما يعرض الألم الفلسطيني كأمر عابر، بلا جذور.

في النهاية، ما نشهده اليوم هو انهيار في ثلاثة مستويات أساسية كانت تمكن الغرب من التحكم في رواية الصراع: المستوى الأول هو الشرخ القانوني، حيث تمثل ألبانيز تهديدا لأنها تضع الحقيقة في مكانها القانوني الصحيح من داخل مؤسسة دولية.

المستوى الثاني هو الشرخ البصري، الناتج عن وسائل التواصل الاجتماعي التي منحت الفلسطينيين صوتا وصورة لا يمكن السيطرة عليهما بسهولة. أما المستوى الثالث فهو شرخ في المصداقية، حيث بدأت مؤسسات إعلامية كبرى تفقد ثقة الجمهور بسبب سنوات من الانحياز والتعتيم.

هذه التصدعات الثلاثة تغير طريقة فهم العالم لهذا الصراع. لم تعد الرواية الغربية قادرة على إخفاء الحقيقة أو التحكم في معناها. الأزمة الآن ليست فقط في سرد القصة، بل في من له الحق في أن يرويها، ومن يصدق، ومن يمنع من الكلام.

تاريخ فرانشيسكا ألبانيز: النزاهة والمقاومة في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين

سلمى نصر - العلوم السياسية - المستوى الثالث

في زمن تتسم فيه الساحة الدولية بمعايير مزدوجة وجيوسياسية متناقضة، قلما ارتفعت أصوات صادقة وواضحة مثل صوت فرانسيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقفت ألبانيز بثبات في وجه ما تصفه بالإبادة الجماعية المستمرة، ما وضعها في قلب جدل دولي واسع وصل إلى فرض عقوبات من قبل الحكومة الأمريكية

لكن قصة ألبانيز لا تقتصر على الجانب السياسي و القانوني, بل هي درس في النزاهة التي لا تساوم أمام ضغوط من اكبر حكومات العالم، وتجربة توضح كيف أصبح الحديث عن القانون الدولي يعتبر تهديدا حين يجرؤ على توجيه أصابع الاتهام لأصحاب السلطة.

تولت ألبانيز منصبها في مايو 2022، وتميزت عن من سبقوها برفضها استخدام المجاملات الدبلوماسية. استندت تقاريرها إلى القانون الدولي، خصوصا اتفاقيات جنيف ونظام روما، وأصرت على كشف العنف البنيوي الكامن في احتلال إسرائيل الذي امتد لعقود. بالنسبة إليها، فكرة "حل الدولتين" المنتشرة مجرد غطاء يخفي النظام الاستعماري الاستيطانية.

ومن الحقائق التي قد لا يعرفها الكثيرون أن منصبها عمل تطوعي غير مدفوع الأجر، حيث تعمل ضمن شبكة من المتطوعين كما صرحت مؤخرا. أعلنت إسرائيل ألبانيز "شخصا غير مرغوب فيه" (persona non grata) ومنعتها من دخول أراضيها، فيما اتهمتها بعض الدول الغربية مثل فرنسا وألمانيا بـنشر "خطاب الكراهية"، واتهمها مسؤولون أمريكيون بالمعاداة للسامية، أولا في عهد بايدن، ثم بشكل أشد في عهد ترامب.

في أكتوبر 2023، أصبحت ألبانيز تحت الأضواء العالمية، وتزايدت الهجمات عليها إلى مستويات غير مسبوقة لخبيرة أممية.
واجهت ألبانيز العالم لأول مرة في مارس 2024 عندما قدمت تقريرا لمجلس حقوق الإنسان بعنوان تشريح الإبادة الجماعية، أكدت فيه وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة، التي جاءت ردا على هجمات حماس في 7 أكتوبر، هي إبادة جماعية. أوضحت وجود نوايا إبادة واضحة، مستشهدة بتصريحات لمسؤولين إسرائيليين سياسيين وعسكريين، واستهداف متعمد للبنية التحتية المدنية في غزة. وأكدت كيف أن عقودا من التنكيل والعزل مهدت لهذه الجرائم.

لكن التقرير قوبل برفض قاطع من نفس الحكومات الغربية التي اعتبرته غير مقبول، واتهمتها منظمات مؤيدة لإسرائيل بمعاداة السامية، وطالبت بعض الجهات بإقالتها من منصبها في الأمم المتحدة. حتى الإعلام اليميني حاول تشويه صورتها واتهامها بالتحيز الأيديولوجي. ومع ذلك، لم تتراجع ألبانيز، مؤكدة أن مهمتها ليست إرضاء الحكومات، بل الدفاع عن القانون الدولي
في أكتوبر 2024، قدمت تقريرا ثان بعنوان الإبادة الجماعية كمحو استعماري، حيث ذهبت أبعد من ذلك، مؤكدة أن الحملة العسكرية الإسرائيلية جزء من استراتيجية استعمارية استيطانية تهدف إلى محو الشعب الفلسطيني من غزة.
وحذرت من أن منع إسرائيل وصول المحققين الدوليين رغم أوامر المحكمة الدولية قد يشكل عرقلة للعدالة، ما يشكل سابقة خطيرة للمساءلة الدولية.
بلغت الهجمات السياسية ذروتها بعد تقديم تقريرها الثالث في يوليو 2025، بعنوان من اقتصاد الاحتلال إلى اقتصاد الإبادة الجماعية، الذي كشف عن البنية التحتية العالمية للشركات التي تدعم المشروع الاستعماري الإسرائيلي وحرب غزة. اتهم التقرير صراحة 48 شركة، من بينها عمالقة التكنولوجيا مثل مايكروسوفت وأمازون وألفابت (الشركة الأم لجوجل)، بأنها جزء من "اقتصاد الإبادة الجماعية". أوضح التقرير كيف تحقق شركات تصنيع الأسلحة، وشركات المراقبة، والمؤسسات المالية أرباحا من العدوان الإسرائيلي، بينما تحمي نفسها من المساءلة. وذكر التقرير شركتي الاستثمار العالميتين بلاك روك وفانغارد كممولتين رئيسيتين لهذا النظام.

في كل تقاريرها، تصر ألبانيزي على أن الإبادة الجماعية ليست مجرد أحداث مؤسفة لتحقيق هدف سامي، بل نظام كامل له مستفيدون. ومن وجهة نظرها، فإن الكشف عن هؤلاء المستفيدين هو الخطوة الأولى نحو العدالة.
هذا التقرير الأخير ربط بشكل مباشر بين أرباح الشركات وجرائم الحرب، وكان ذلك السبب الذي أدى إلى فرض الولايات المتحدة عقوبات عليها. ففي 9 يوليو 2025، فرضت إدارة ترامب عقوبات مباشرة على ألبانيز، حيث جمدت وزارة الخارجية الأمريكية أصولها

ومنعتها من دخول البلاد، متهمة إياها بـ"التشهير بإسرائيل" و"دعم حملات نزع الشرعية".

أدانت منظمات حقوق الإنسان والعلماء القانونيون هذا القرار بسرعة. أصدرت منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بيانات استنكار قوية، محذرة من أن هذه العقوبات تمثل سابقة خطيرة. حتى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أعرب عن قلقه، واعتبر الخطوة هجوما مباشرا على استقلالية التفويضات الدولية.

على النقيض من ذلك، أشعلت هذه العقوبات موجة تضامن عالمية، حيث أبدى أكثر من 200 مجموعة مجتمع مدني من دول الجنوب العالمي دعمهم لألبانيز.

وأشاد العديد من العلماء بقدرتها على توضيح دوافع الإبادة الجماعية وأهدافها.

منذ ذلك الحين، شددت ألبانيزي على أن التهديد الحقيقي للنظام الدولي ليس انتقاد الدول القوية، بل الإفلات من العقاب الذي تتمتع به هذه الدول.

تكبدت ألبانيز أيضا ثمنا شخصيا، حيث تعرضت هي وعائلتها لتهديدات بالقتل وزيادة للمضايقات عن طريق منصات التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من كل ذلك، ترفض الاستقالة، مؤكدة أن التنحي سيكون خيانة للشعب الذي صمم هذا التفويض لحمايته.

وأخيرا، يبقى السؤال: هل يمكن المقاومة حين يبدو النظام كله ضدك؟ ربما لا يزال هناك أمل، فقد دعمت فرانسيسكا ألبانيز تشكيل مجموعة لاهاي و هو تحالف جديد يضم تسع دول من الجنوب العالمي مثل جنوب أفريقيا وكوبا وماليزيا، يعلن التزامه باتخاذ إجراءات قانونية ودبلوماسية مشتركة للدفاع عن القانون الدولي والتضامن مع الشعب الفلسطيني. وناشدت ألبانيزي أوروبا للانضمام، لكن حتى الآن لم يستجب أحد.

قد لا يكون ذلك كافيا، لكنه على الأقل بداية. وعبر كل شيء، يظل صوت ألبانيز واضحا وثابتا لا يتغير

اين الشعوب في ظل الاتفاقيات الدولية الراهنة ؟

لطيفة البارودي - علوم سياسية - الفرقة الثالثة

دائمًا نجد العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتم بين الدول، سواء كانت اتفاقيات ثنائية أو اتفاقيات متعددة الأطراف. و لكن دائمًا يأتي إلي أذهاننا سؤال هام: هل الشعوب بالفعل تستفيد من تلك الاتفاقيات التي تتم من حيث المنفعة المباشرة، أم هي مجرد اتفاقيات دولية أثرها هو أثر رمزي علي المواطن ؟

في حقيقة الأمر، ليس هناك إجابة قطعية في عالم السياسة، في أغلب الاوقات تكون الإجابة نسبية لأن عالم السياسة في تغير مستمر. و لكي نستطيع أن نجد اجابة للسؤال الذي يطرق دائمًا علي أذهاننا، سنجاوب عليه بناءً علي الأوضاع الراهنة.

المواطن دائمًا يريد أن يتم تمثيله بشكل فعلي و حقيقي في كافة الأعمال التي تقوم بها دولته، فحين يتم تمثيل المواطن اي الأخذ في الإعتبار بما يحتاجه المواطن و يريده، في ذلك الوقت جميع القرارات و الاتفاقيات التي تقوم بها الدولة ستعود بالنفع علي المواطن،

و لكن هذا الأمر لا يحدث دائمًا، فأحيانًا بعض الاتفاقيات الدولية سواء كانت اتفاقيات ذات أثر سياسي أو اقتصادي أو غيره نجد انها تعود فقط بالنفع علي حكومات الدول، ففي بعض الأوقات تكون الاتفاقية من أجل تحقيق الامن و الأستقرار الإقليمي في المنطقة، و احيانًا اخري يكون من اجل مصالح متبادلة بين الدول، فنجد أنه في النهاية اثر تلك الاتفاقية علي المواطن هو أثر رمزي لا يستطيع أن يراه في حياته اليومية و من هنا يبدأ المواطن بالشعور أنه لا يتم تمثيله، رغم ان الاتفاقية يمكن ان يكون لها منفعة اقتصادية كبيرة علي الدولة، لكن المواطن لا يري تلك المنفعة في حياته اليومية خصوصًا ان أغلب المواطنين يرغبون في منافع سريعة الظهور و ليست تلك المنافع التي تظهر علي المدي الطويل.

فعلي سبيل المثال نجد ان الاتفاقيات بين السعودية و إيران في تصاعد مستمر، بداية من "اتفاق بكين" في مارس 2023

الي الإتصالات و الزيارات التي تمت خلال هذا العام، مما يشير الي سعي تلك الدولتان الي تعزيز العلاقات بينهم، مع تبادل منافع اقتصادية تعود بالنفع عليهم و في نفس الوقت تعزيز العلاقة الثنائية بينهم ستعود بالنفع علي الإستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

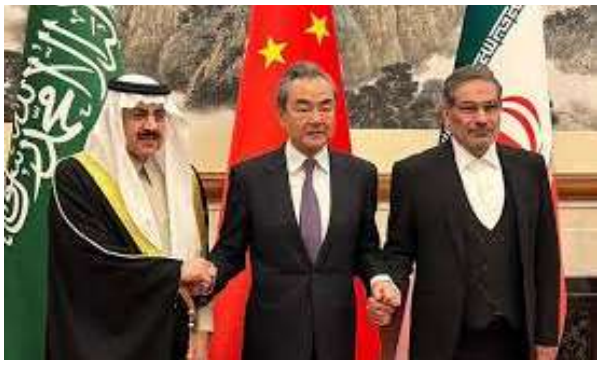

و بعد تحليل ذلك التعاون السعودي-الايراني، نجد انه بالفعل سيكون له نتائج مثمرة و إيجابية علي الدولتين في النواحي الاقتصادية و السياسية و لكن هل المواطن سيشعر بتلك المنافع ؟ في الحقيقة حتي و إن كان التعاون له أثر اقتصادي، سيكون أثره علي المواطن هو أثر رمزي و ليس أثر فعلي و مباشر، فهذا التعاون الثنائي الذي تم توضيحه يمكن أن يؤدي لإنتعاش و أزدهار اقتصاد الدولة و لكن أثره علي كل مواطن ليس ملموس و في أغلب الاحيان لكي يظهر هذا الأثر الإيجابي علي المواطن يحتاج لفترة طويلة قد تصل لسنوات عديدة.

ايضًا هذا العام قد شهد اتفاقيات عديدة تمت بين الجزائر و إيطاليا، و تلك الاتفاقيات شملت عدة ملفات من بينها ملف الطاقة و ملف الامن و الهجرة، في الحقيقة ذلك التعاون متعدد الابعاد الذي تم بين الجزائر و إيطاليا هو تعاون يتم فيه التركيز اكثر علي المصالح المتبادلة بين الدولتين، حتي و إن كان هناك بعض الملفات التي ستعود بالنفع علي المواطن مثل حماية المهاجرين و تأمين هجرتهم و لكنه في الحقيقة ليس مرتبط بكافة المواطنين و لكنه فقط مرتبط بهؤلاء الذين يتطلعون للهجرة. و بالتالي نجد أن الاغلبية العظمي للمواطنين لن يروا المنفعة بشكل مباشر، و إن كان هناك احتمال بسيط برؤية المنفعة في اعين المواطن سيكون علي المدي الطويل و ليس القصير.

إذًا بعض الاتفاقيات الحالية تشير الي مدي بُعد المواطن عن الساحة السياسية و أن الاتفاقيات الدولية التي تتم هي في الاغلب لها أثر مباشر علي الحكومات و الدولة بصورة عامة كمؤسسة سياسية، ويظل أثرها علي المواطن هو أثر رمزي يفتقد البُعد الواقعي في حياة المواطن اليومية. و لكن يظل الامل لدي المواطن في احتمالية وقوع المنفعة المباشرة عليه في ظل تلك الاتفاقيات الدولية التي تتم من حوله، فالعالم السياسي دائم التغير و لا يثبت علي حالة دائمة، لذلك من المحتمل ظهور اتفاقية دولية تعود بمنافع مباشرة علي المواطن، لذلك يجب علي المواطن ان يظل متعلق بذلك الامل الي ان يتحقق، فكل شئ قابل للتغيير.

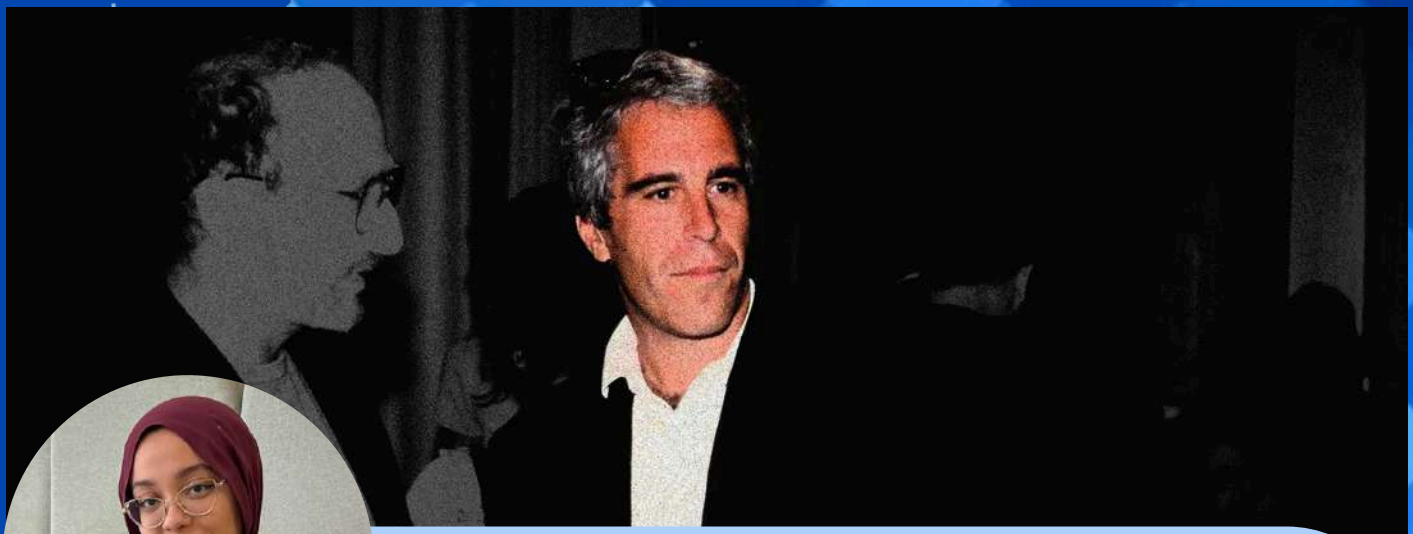

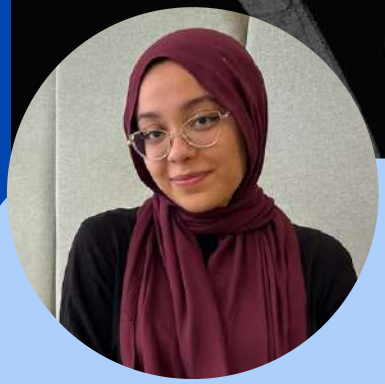

قضية إبستين: مرآة للسلطة، الصمت، والفشل النظامي

مريم فتحي- علوم سياسية - الفرقة الرابعة

في أرشيف الفضائح السياسية الأمريكية المظلمة ، تبرز قضية جيفري إبستين ككابوسٍ فاحش الجاذبية، لا يطرده ضوء ولا يبهته النسيان. ليست هذه القصة مجرّد حكاية مجرم جنسي محاط بالعار، بل هي نسيج مشدود بين القصور الرئاسية، وأروقة الملوك، وأندية النخبة العابرة للحدود. إنها مرآة مشروخة عاكسة لوجه السلطة حين تنزع عنها أقنعتها.

في عام 2008، تم القبض على جيفري إبستين، فظنّ البعض أن العدالة ستُستدعى من سباتها. لكن ما حدث لم يكن محاكمة، بل صفقة مشبوهة نسجها الظلّ: 13 شهرًا فقط في سجن المقاطعة، مع امتيازات خروج للعمل تكاد تجعل من حبسه نزهة. تفاوض على هذه المهزلة ألكساندر أكوستا، الرجل الذي سيصعد لاحقًا إلى منصب وزير العمل في عهد دونالد ترامب. الصفقة لم تُعلن، لم تُناقش، لم تُعرض على الضحايا. لقد أُغلِقت الأبواب، أُطفئت الأنوار، وكانت خيانة مزدوجة: للعدالة، ولأولئك اللواتي جُرِحن في صمت. القانون انتُهِك، لكن لا أحد سقط. وحدها الثقة هي التي انهارت؛ الثقة في النظام، في المؤسسات، وفي جوهر العدالة التي يُفترض أن تنحاز للمستضعفين.

بعد سنوات من التواري خلف جدران الصمت، عاد اسم إبستين إلى الواجهة، حين أُعيد اعتقاله عام 2019 بتهم الاتجار بالبشر لأغراض جنسية. لكن ما لبثت أن مرت أسابيع قليلة حتى عُثر عليه ميتًا في زنزانته. والقصة التي رُوِّجت؟ انتحار في زنزانة السجن، الكاميرات تعطّلت، والحراس غلبهم النوم، والحقيقة، مرة أخرى، تبخّرت. لم يكن هذا الموت مفاجئًا بقدر ما كان مشكوكًا فيه. إبستين سبق أن حاول إنهاء حياته، ومع ذلك لم تُقنع الرواية أحدًا. كانت تفوح منها رائحة التواطؤ، وكأنّها حبكة كُتبت بإهمال لإغلاق ملفٍ ثقيل. الشكوك نمت كما تنمو الأعشاب في أرض مهجورة. التوقيت كان مريبًا، والظروف أقرب إلى المسرحة منها إلى الواقع.

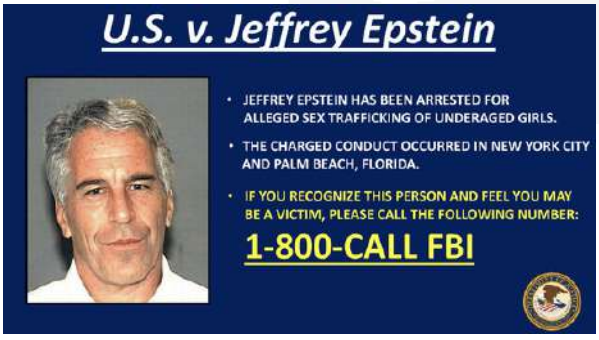

حتى داخل أروقة الكونغرس، حيث تأتي الكلمات دائمًا متأخرة ، تعالت التساؤلات: كيف لرجل بهذا الثقل، محاط بأسرار النخبة ومحمي تحت أعين الدولة، أن يُمحى من الوجود بهذه البساطة؟ في تلك اللحظة، لم يعد موت إبستين مجرد نهاية، بل بداية لأسئلة لا إجابة لها، وعلّقت مرآة جديدة على جدران السلطة، مرآة لا تعكس إلا الوجوه التي اعتادت أن تتوارى عن الضوء.

ما مات مع إبستين لم يكن مجرد متهم، بل مات احتمال أن يُسأل تحت القسم، أن تُصدر مذكرات استدعاء، أن تخرج الأسماء من عتمة النفوذ إلى نور الحقيقة. ما وُوري التراب لم يكن الجسد، بل الفرصة لكشف المستور. أما ما نجا من الموت، فكان الشبكة: رجال بلا أسماء في سجلات الرحلات، ممولون يختبئون خلف واجهات، عملاء بلا وجوه، محامون ينسجون الصفقات، وميسّرون يعبدون الطرق للعار. عالم إبستين لم ينهَر تمامًا، بل تلاشى بهدوء من الصفحات الأولى.

لم يكن إبستين نشازًا، بل نغمة مألوفة في سيمفونية الفساد. كان تجسيدًا للمنظومة، وثمرة عفن مؤسسي قد وصل إلى حد أنه بات اعتياديًا. قضية إبستين لا تصدم لأنها كانت شذوذًا عن القاعدة، بل لأنها مألوفة حد القرف. رجل صاحب نفوذ يسيء إلى عشرات الفتيات القاصرات، والسلطات تعرف، والضحايا يتحدثن، والصفقات تُعقد، والسجلات تُخفى، ووسائل الإعلام تتردد، والعجلة تستمر في الدوران. كانت حياته درسًا مفتوحًا في حصانة النخب، ولم يكن الغموض في أفعاله، بل في الصمت. الغموض كل الغموض كان في سؤال واحد: لماذا لم يوقفه أحد؟

عاد ظل إبستين ليطلّ من جديد، لا بفعل شجاعة مؤسسية، بل تحت وطأة ضغوط الكونغرس، الذي طالب بالإفراج الفوري عن كل السجلات الفيدرالية المتعلقة به وبمن داروا في فلكه. هذا الطلب لم يكشف فقط خبايا ملف مغلق، بل عرّى كذلك هشاشة وعود الشفافية التي تلاعبت بها إدارة ترامب.

ترامب كان قد صعد بخطاب "تطهير المستنقع"، رافعًا راية الشعبوية، مشيرًا بأصابعه إلى فساد النخب، وموقظًا الغضب و نظريات المؤامرة.

لكن حين اصطدم بالفساد الحقيقي، بملفات موثّقة وأدلة دامغة، لم يختر المواجهة، بل اختار الصمت، أو التحريف، أو ما هو أسوأ: التواطؤ. ومع ذلك، فإن ترامب لم يكن استثناءً، بل كان هو القاعدة. كلينتون كان على متن طائرة إبستين. ديرشوفيتز دافع عنه. الأمير أندرو لا يزال خلف جدران الحصانة. وقد فشل نظام العدالة الأمريكي مرارًا وتكرارًا في محاكمة أصحاب النفوذ الحقيقي. الخرافة الشعبوية الكبرى كانت دومًا تقول إن العدو خارج النظام.

أما درس إبستين، فهو أن العدو ليس خارج النظام، بل يسكن في أحشائه، يتغذى من سلطته، ويتستر خلف أضوائه، يتسلل عبر مؤسساته، حتى يصير جزءًا من نسيجه. لا يُرى بالعين المجردة، لأنه يعرف كيف يختبئ بين القوانين، ويُغسل بالنفوذ، ويمحو أثره مع الزمن... كما تنحل قطرة الحبر في بحر صامت.

Add a little bit of body text

"امريكا اولا"
تعريف السياسة الوطنية الامريكية في ادارة ترامب الثانية

علياء مصطفى - علوم سياسية - الفرقة الرابعة

منذ بداية ولاية ترامب الثانية في العشرين من يناير، 2025، لم يعد النظام الدولي مثل ما كان من قبل. فإن تبني ايدولوجية أمريكا أولا عكس الكثير من التداعيات في مجالات عدة.

من الناحية التاريخية، فإن مصطلح أمريكا أولا تمت صياغته أول مرة على يد الرئيس وودرو ويلسون في 1916. بعد حوالي قرن، الرئيس الأمريكي الحالي، دومالد ترامب، يستخدم نفس المصطلح في حملته الانتخابية والرئاسية الذي تم استخدامه في ولايته الأولى في 2016. السؤال اذا،ما هي التداعيات الكبرى لتولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة على النظام العالمي، بالأخص في تبني مسار أمريكا أولا مرة اخرى؟

يمكن القول أن انتخاب ترامب لولايته الثانية يعتبر من أهم التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي، فمنذ أن تم تدشين ترامب وبدأ بممارسة مهامه الرسمية،تأثر العالم بأسره من خلال الحروب التجارية التي شملت فرض رسوم جمركية وقائية شديدة على الصين، الاتحاد الاوروبي، ومعظم الدول التي تصدر منتجات وخدمات للولايات المتحدة الأمريكية.

بالاضافة الى استخدام ترامب الصريح للغة الامبرالية، اما أن يضم كندا الى الولايات المتحدة الأمريكية او خطته لتحويل قطاع غزة الى "ريفييرا" الشرق الأوسط او تحويل اهتمام خاص ل"جريين لاند" او بالتهديد للحصول على سيطرة مباشرة على قناة البنما.

إن عقلية ترامب واسلوب القيادة الخاص به يكمن أن تصنف في كثير من الأحيان ب" سياسة الرجل الواحد" التي تؤكد على فردية العمل التي تفضل الأوامر التنفيذية المباشرة على العمل المشترك.

بالاضافة الى فرضه مبدأ القوة بدلا من مبادئ القانون الدولي وشخصيته التي تفضل دبلوماسية المعاملات الذي من خلاله يرغب في تحقيق صفقة تقايق فيها شئ مقابل الأخر، وهذا يمكن أن يشمل اي شئ يخطر على البال. لذلك، تحاول هذه المقالة أن تفسلر وتحلل كيف يحدد ترامب السياسة الوطنية الامريكية في ولايته الثانية والى اى مدى قد تغير هذه السياسات النماط الأساسية في النظام الدولي والأعراف الدولية.

ان الاعتناق بسياسة أمريكا أولا انعكس فب كيفية محاولة ترامب لاحداث تحولات كبرى في النظام العالمي. هذا المسار لل يؤكد فقط السياسات الحمائية التي يمكن من شانها أن تؤدي الى النزعات الانعازالية بسسب فرض الرسوم الجمركية على كل الدول التجارية تقريبا، ناهيك انها كانت توجه لاستهداف الصين بشكل مباشر، ولكن هذا المسار ايضا يؤيد ويدعم مصلحة أمريكا القومية على حساب الاتزامات الدولية والتحالفات.هذا يساعد في تفسير النمط المتكرر من السياسات الغير متوقعة.

تماشيا مع هذا الاتجاه، فإن هجوم ترامب على الغرب كان واضحا في مسلكه التصادمي مع الاتحاد الأوروبي، ومجموعة ال G7 وحلف الشمال الأطلسي. في خلال ادارته الثانية، ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة تتروح من 10 ل 20 % على أعضاء الاتحاد الأوروبي والناتو. فقد اتبعت السياسية الخارجية الأمريكية تحاه أعضاء الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو سياسة أكثر حدية ونقدية في الطالبة بتاقسم العبء في ميزانية الدفاع، بناء على الحجة أن الولات المتحدة ال-لأمريكية كانت تحمي الأوروبين في حين أنهم كل ما يمحوا ويسعوا اليه هو تحقيق الرفاهية. قد أدى هذا التوتر الزائد، بدوره، التحاد الأوروبي الى اتخاذ الاحتياطات الأمنية من خلال اعادة التسليح ،الاعتماد على النفس وزيادة الانفاق على الدفاع لترتفع من 1,9% الى 5%.

جميع هذه السياسات المذكورة والتغيرات التى وقعت في أول ستة أشهر فقط منذ ولايته الرئاسية والتي لا يمثلوا حتى كل التغيرات الأخرى التي يجروا الان في النظام العالمي. يبقى التحدى الأهم والذي يمكن أن يؤثر علينا في الشرق الأوسط هو اذا تم الاتفاق على صفقة بين المنافسين الرئيسيين وتوصلوا لاتفاق يخدم مصالحهم ويضر بمصالحنا، وهذا يعتبر ليس سيناريو مستبعد تماما.

طموحات المركز الاقليمي للطاقة لدي مصر في خطر

عبدالرحمن صقر- اقتصاد-
الفرقة الثالثة

منذ أواخر عام 2023، تواجه مصر تحديات متزايدة في قطاع الطاقة. فبعد عدة سنوات من ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي وصادراته، مدفوعة باكتشافات ضخمة، تراجع الإنتاج الآن إلى أدنى مستوى له منذ ثماني سنوات. ويُعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى تسرب المياه في حقل ظهر، أكبر احتياطي غاز في مصر، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج في الحقول البرية بسبب ضعف الاستثمارات. وتشير التقارير إلى أن شركات الطاقة كانت مترددة في ضخ استثمارات جديدة دون رفع سعر الشراء من قبل الحكومة عن السعر القديم البالغ 2.65 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. هذه الأزمة تعكس غياب التخطيط الاستراتيجي طويل الأجل في سياسة الطاقة المصرية.

ولتلبية الطلب المحلي، عادت مصر إلى استيراد الغاز الطبيعي—سواء عبر الأنابيب من إسرائيل أو من خلال شحنات الغاز الطبيعي المسال—لتصبح بذلك مستورداً صافياً للغاز لأول مرة منذ عام 2018. وتشير بيانات "جودي" إلى أن مصر استوردت 14.612 مليار متر مكعب من الغاز في عام 2024، جاء منها حوالي 10.14 مليار متر مكعب—أي نحو 69.4%—من إسرائيل، وفقا لمنشور الصناعة "ميس". أما الكمية المتبقية فكانت على شكل غاز طبيعي مسال، غالبيته من قطر.

وتُعد هذه الواردات مكلفة بشكلٍ خاص بسبب ارتفاع سعر الغاز المسال مقارنةً بالغاز المنقول عبر الأنابيب، فضلاً عن أن مصر اضطرت لاستئجار وحدة عائمة لتخزين وإعادة تحويل الغاز إلى حالته الغازية (FSRU).

لطالما تطلعت مصر لأن تكون مركزاً إقليمياً لتجارة الغاز الطبيعي، من خلال استغلال الإنتاج المحلي بالإضافة إلى الغاز القادم من إسرائيل وقبرص لإعادة تصديره كغاز مسال. إلا أن هذا الطموح أصبح محل شك متزايد. فالانخفاض الحالي في الإنتاج يسلّط الضوء على فشل مصر في صياغة سياسة طاقة متماسكة ومستدامة، ويزيد من حدة الأزمة ارتفاع الطلب المحلي. كما تعرضت ثقة المستثمرين لضربة، جزئياً بسبب الشكوك حول تضخيم مصر لاحتياطيات الغاز المؤكدة لجذب الاستثمارات. وقد تعززت هذه الشكوك بعد خفض تقديرات احتياطي حقل ظهر إلى 309 مليارات متر مكعب فقط—أي نحو ثلث التقدير الأصلي البالغ 850 مليار متر مكعب الذي أعلنته شركة إيني عام 2016. وإلى جانب ذلك، تواجه مصر صعوبات في سداد مستحقات المستثمرين في موعدها. وتُفاقم الأمورَ الاضطراباتُ الأخيرة في الإمدادات

لإسرائيلية، ما يوحي بأن إسرائيل قد تستخدم صادرات الغاز كأداة ضغط—رغم استفادتها من التصدير إلى مصر. وهذا يعكس هشاشة طموحات مصر في تصدير الغاز المسال، حيث يمكن قطع الإمدادات حتى من مصادر غير محلية في أي لحظة.

ولا تقتصر التحديات على الغاز الطبيعي فقط. فمصر تهدف إلى زيادة صادرات الكهرباء إلى 1.5 جيجاواط يومياً، وإتمام مشاريع الربط الكهربائي مع السعودية، السودان، الأردن، اليونان، وإيطاليا بحلول عام 2030. وهي مرتبطة بالفعل بفلسطين، وليبيا، والسودان. ومع ذلك، فإن العديد من محطات الكهرباء في مصر تعمل بأقل من طاقتها بسبب نقص الوقود. ومن دون إمدادات وقود موثوقة، قد تُعتبر مشاريع الربط هذه غير مجدية، وقد تُهدر الاستثمارات القائمة. والمشكلة لا تكمن فقط في كمية الوقود المتاحة، بل أيضاً في استمراريتها، والتي تُقوَّض بسبب الاعتماد الكبير على واردات الغاز من إسرائيل.

كما تهدد هذه الاضطرابات طموحات مصر في مجال إنتاج الهيدروجين النظيف. فعلى الرغم من توجه الدولة نحو الهيدروجين الأخضر، الذي يتطلب كميات كبيرة من المياه، إلا أنها تعاني من شح في الموارد المائية. أما الهيدروجين الأزرق، البديل الذي يُنتج من الغاز الطبيعي، فهو خيار مرهون بتأمين إمدادات مستقرة ومنخفضة التكلفة من الغاز. وبالتالي، فإن الأهداف الأشمل لمصر في قطاع الطاقة والصادرات تعتمد كلياً على حل أزمة الغاز الطبيعي.

ينبغي على مصر أن تنوّع مصادر الوقود المستخدم في توليد الكهرباء وكذلك مصادر توريده. ويُستحسن أن تتبنى مصر نموذج السياسة الخارجية والطاقة التركية. فعلى مدار عقود، تعاملت تركيا مع نقص الطاقة المحلية في تلبية الطلب المحلي وطموحات التصدير، وهي نفس المشكلة التي تواجهها مصر الآن. ولذلك، انتهجت تركيا استراتيجيتين متزامنتين: الأولى هي الاستثمار في القدرات المحلية لإنتاج الوقود، والثانية هي بناء تحالفات دولية مع المصدرين، مثل أذربيجان، تركمانستان، العراق، وإيران، وكذلك مع الدول المستوردة. يتوجب على مصر أن تسير على النهج نفسه، وبسرعة، وإلا فإن دولاً أخرى ستستحوذ على الفرص. على سبيل المثال، تزود قطر وتركيا سوريا حالياً بالغاز والكهرباء، وهي فرصة كان بإمكان مصر استغلالها نظراً لوجود خط الغاز العربي الذي يربطها بسوريا—لكن ذلك كان سيتطلب سياسة خارجية أكثر نشاطاً ومرونة، وإمدادات غاز مستقرة!

كوريا الجنوبية بين البقاء البيولوجي وتحقيق الذات

تقى صلاح - علوم سياسية - الفرقة الثانية

احتفل صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الصحة والسكان المصرية باليوم العالمي للسكان في ١٤ يوليو2025 تحت شعار "تمكين الشباب لتكوين الأسر التي يرغبون بها في عالم عادل ومليء بالأمل" وأطلق صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفعالية تقرير حالة سكان العالم لعام ٢٠٢٥ تحت عنوان "التحديات الحقيقية في مجال الخصوبة - السعي وراء التمكين الإنجابي" الذي اظهر أن المشكلة الحقيقية تكمن في أن بعض الشباب غير قادرين على إنجاب الأطفال الذين يرغبون فيهم. وهو ما يلتقى مع انخفاض معدلات الخصوبة العالمية بسبب عدم اليقين الاقتصادي، وعدم المساواة بين الجنسين، والتحديات الصحية، وأزمة المناخ والصراعات وكل هذا يعيق الافراد دون تكوين اسرهم.

وفي هذا السياق تلوح في الأفق الازمة السكانية لكوريا الجنوبية وهي ليست وليدة اللحظة ولكن تعاني منها كوريا الجنوبية بشكل مستمر منذ عقود ولكن ما جد انها وصلت الى نقطة اللاعودة تقريبا حيث استمر الانخفاض المتزايد في معدلات الخصوبة الى ان اصبح اقل من معدل الخصوبة العالمي (2.1) ومن ثم أصبحت كوريا الجنوبية الأقل عالميا على هذا الصعيد مما جعل الازمة تتخطى الشيخوخة لتصل الى احتمالية انكماش السكان وتلاشيهم بمرور الوقت.

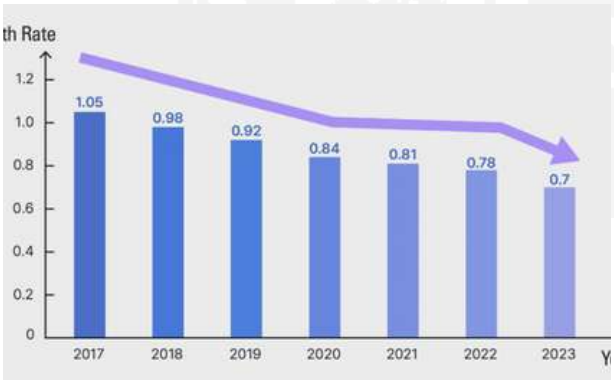

وتتعد الاسباب التي تساهم في تعميق هذه الازمة ولكن سنركز بالاساس على البعد المتعلق بتفضيل الافراد لمسيرتهم المهنية وعملهم على حساب الانجاب وتكوين اسر باعتبارهما عقبات تحول دون تقدمهم المهنى وتثقل عليهم نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة -بشكل لا يتناسب مع الاجور التي يتقاضونها - لا سيما تعليم الاطفال حيث ان الانفاق على تربية الطفل في كوريا الجنوبية هو الاعلى عالميا مما يمنع الرجال من الاقدام على تكوين اسرة ويشكك النساء في رغبتهن في تكون عائلة وانجاب اطفال لان هذا سيأتي على حساب حياتهن المهنية خاصة. وفي هذا الصدد يُطرح سؤال الا وهو "هل للفرد الحق في تفضيل مصلحته الخاصة وحريته الشخصية على حساب المسؤولية المجتمعية والمصلحة العامة؟"

للاجابة على هذا التساؤل يجدر اولا تحليل مدى منطقية الدوافع التي تحفز الافراد على تفضيل حياتهم المهنية على حساب حياتهم الاسرية لتحديد ما اذا كان لديهم الحق في ذلك بشكل عام ام لا، في البداية يلاحظ ان هناك الكثير من الاعباء التى يلقيها المجتمع الكورى الجنوبي على كاهل الافراد من شأنها ان تنفرهم من تحمل مسؤولية تكوين اسرة وانجاب اطفال ويمكن ان نقسم هذه الاعباء بناء على النوع حيث يتضرر الرجل بشكل اكبر من ارتفاع تكاليف المعيشة -باعتباره المعيل الرئيسي للاسرة- وانخفاض الاجور وعدم توافر اسكان بشكل كافي. اما بالنسبة للنساء تتمثل في معانتهن من عدم المساواة بين الجنسين سواء في الحق في العمل عامة بسبب التأثر ببعض القيم الكونفوشيوسية التقليدية او عدم المساواة في الاجور حيث تحصل النساء الكوريات على حوالي ثلثي الدخل الذي يحصل عليه الرجال وهو من شأنه ان يفسر تمسك المرأة بعملها وتفضيلها اياه على حساب الاسرة والانجاب لانها تخشى من ان يتم الاستغناء عنها.

وهناك اتجاه يبرر انخفاض معدلات الخصوبة بالتأثر بالفكر النسوي، لا يمكننا ان ننكر انه من شأنه ان يحفز من رغبة النساء في الحفاظ على حياتهن المهنية والتشبث في جعل مسؤولية الاسرة والابناء مقسمة على الوالدين بالتساوى الا انه ليس السبب الرئيسي ولكن يمكن اعتباره عامل محفز ليس اكثر والدليل على ذلك ان الانخفاض بدأ قبل انتشار الفكر النسوي في أوائل الثمانينيات خلال حكم شون دو هيان، وان ما جد عما كان سابقا هو ان النساء اصبحت تتمتع اليوم بفرص تعليمية ومهنية أكبر مقارنة بما سبق، مما أدى إلى تحول في الأولويات من تكوين الأسرة إلى التطوير المهني. ونتيجة لذلك، تؤجل العديد من النساء الزواج والإنجاب، مما يؤدي إلى صغر حجم الأسرة مع ارتفاع متوسط سن الزواج.

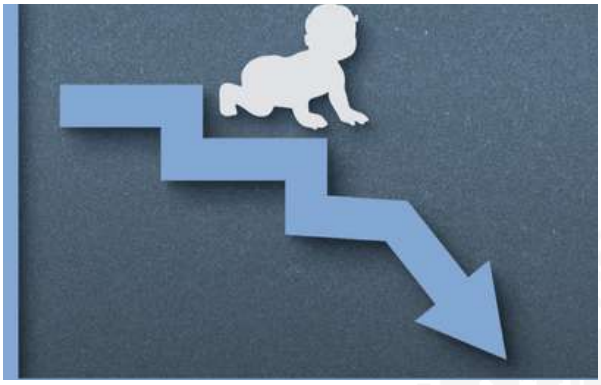

ولكن ما يمكن ان يكون لها دور فعال في ذلك الصدد هي فكرة الفردانية التي تقوم على اعلاء مصلحة الفرد على حساب مصلحة المجتمع خاصة وانها فكرة دخيلة على كوريا الجنوبية -التي تأسست على قيم كونفوشيسية تعلى من قيمة الاسرة وتنظر لها على انها نواة المجتمع- وذلك بسبب تأثرها بعض الشيء بالغرب الذي يرتكز على هذه الفكرة وهو ما يبلور بشكل اساسي سلوك الافراد في تفضيلهم لطموحاتهم وحياتهم المهنية على حساب المجتمع واستدامته.

ويعاني الرجال والنساء على وجه السواء في المجتمع الكوري الجنوبي مما يعرف بادمان العمل والقدرة التنافسية الشديدة بجانب اقتراح الحكومة رفع عدد الساعات الى 69 ساعة في الأسبوع بدلا من 52 مما يصعب تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية، ويتضح تأثير ذلك في دفع الافراد للاحجام عن الانجاب والدليل على هذا انه في العاصمة سيول بلغ معدل الخصوبة 0.55 وهو اقل من المعدل الوطني.

بناء على ما سبق ايضاحه من اوجه معاناة الشباب من المجتمع وسياساته يتضح انه لا يجب التسرع في الحكم على الشباب بالانانية لان لا يجب ان نضر بمصلحة الفرد لصالح مصلحة المجتمع خاصة عندما يكون المجتمع هو من وضع نفسه في تلك الازمة بسبب سياساته ومعتقداته ولكن ما يجب ان يحدث هو حل تلك المشكلات التي تعيق الافراد دون تكوين عائلات لانه ببساطة اذا غابت العلة غاب المعلول حيث يجب ان ننظر لسلوك الافراد في تأجيل الإنجاب، أو حتى التخلي عنه ليس كفعل بل كرد فعل او نتيجة قسرية للظروف المعيشة السائدة.

في هذا السياق، تصبح أزمة المواليد المستمرة رمزا لاستياء متأصل بين الأجيال ما لم تُحل الاسباب المؤدية لها.فبحل الاسباب الجذرية من خلال – على سبيل المثال- توفيرالأمان الوظيفي للوالدين وهو ما يمكنهم من إدارة وقتهم بفعالية بين العمل والأسر مما يزيد من احتمالية إنجاب الأطفال وهو ما يعمل على زيادة المواليد. ولا مانع من الاستعانة بالهجرة على الرغم من انها ليست حلا جذريا لانه لن يعوض التناقص في المواطنين الاصليين ولكن من شأنها ان تحد من النقص الحادث في الايدي العاملة خاصة وان تم اثبات فعاليتها في مجتمعات أخرى تعاني من الشيخوخة حول العالم.

بحل هذه المشكلات سنتوصل الى ارض مشتركة تخدم مصلحة الافراد والمجتمع دون ان ياتي احداهما على حساب الاخر والى ان يحدث ذلك لا يجب اجبار الافراد على التخلى عن احلامهم وطموحاتهم لصالح الحفاظ على النسل فيجب علينا ان نتوقف عن التفكير في الإنجاب كمسؤولية وطنية، ونبدأ بالتفكير فيه كفعل ينبع من شعور بالأمان والرغبة الحرة. فحين يشعر الإنسان أن إنجابه لطفل سيسلبه نفسه، فإنه يختار أن ينقذ ذاته – ولو على حساب المجتمع.

في النهاية يتضح ان حل الازمة ليس في يد الافراد لذا لا يجب ان نجبرهم على التضحية وانما الحل يكمن في يد الحكومة من خلال توفير سياسات بديلة واكثر فاعلية لحل الازمة وهو ما اثبت فعليا عندما ارتفع معدل المواليد بأسرع وتيرة له منذ اكثر من 3 عقود في ابريل 2024 لأول مرة من 9 سنوات ليجعل معدل الخصوبة يرتفع من 0.72 الى 0.75 كنتيجة للمزيد من الإجراءات الفعالة والمستحدثة التي اتخذتها الحكومة ولكن على الرغم من تلك الزيادة الا ان مازالت الازمة القائمة ومازالت كوريا الجنوبية تسجل ادنى معدل للخصوبة عالميا.

من الورق إلى الشاشة: كيف تغيّرت عاداتنا في القراءة والكتابة؟

هدى ندا - أحصاء- الفرقة الرابعة

في عصر السرعة والإنترنت، تغيّر كثير من سلوك الإنسان، ليس فقط على الصعيد المهني أو العلمي، بل أيضًا على الصعيد الترفيهي. تحوّلت الهوايات من أنشطة ملموسة إلى رقمية، فاستُبدلت الفرشاة واللوحة ببرامج الرسم، والتجمّعات بمكالمات الفيديو، حتى هواية القراءة لم تسلم من هذا التحوّل.

في الآونة الأخيرة، صعدت الكتب المسموعة والبودكاست كبدائل للقراءة التقليدية والكتب الورقية. رغم وجود هذه الوسائل منذ عقود، وكان الغرض منها أساسًا مساعدة ذوي الهمم أو الأميين المحبين للقصص، إلا أنها اليوم أصبحت خيارًا شائعًا للجميع في ظل عصر السرعة. فبات الناس يبحثون عن طرق أسرع لإنجاز مهامهم، حتى لو كانت تلك المهام مجرد هوايات تمنحهم السعادة.

كانت القراءة وسيلة للهدوء وسط صخب الحياة، ولكن بسبب ضيق الوقت، اتجه كثير من محبي الكتب إلى الاستماع بدلاً من القراءة. فاستُغلّت أوقات المواصلات أو القيادة واوقات الفراغ للاستماع إلى الكتب. كما وجد فيها من يعانون من الوحدة شعورًا بالأنس، وكأن هناك من يحدثهم. كذلك ربات البيوت، اللواتي كانت القراءة شغفًا لديهن، استخدمن الكتب المسموعة أثناء أداء أعمال المنزل لتعويض ضيق الوقت، دون الحاجة للجلوس والتفرغ للقراءة، التي أصبحت مهمة شبه مستحيلة.

أما البودكاست، فانتشر لنفس الأسباب، رغم أنه ليس فكرة جديدة؛ فقد اعتاد أجدادنا الاستماع إلى الراديو، الذي كان وسيلة الترفيه الوحيدة فى فترة زمنية مضت، خاصة عبر إذاعة القرآن الكريم. واليوم، عاد ذلك الشكل القديم في قالب حديث هو "البودكاست".. وإلى جانبه ظهرت موضة تلخيص الكتب؛ فبدلًا من قراءة الكتاب ورقيًّا أو إلكترونيًّا أو حتى سماعه كاملًا، يكتفي البعض بالاستماع إلى ملخص سريع في نصف ساعة. بدلًا من قضاء أيام أو أسابيع مع الكتاب.

بالاضافة الى تحوّل عادة التدوين، التي كانت تُمارس في الدفاتر، إلى شكل رقمي حديث عبر الهواتف الذكية والايباد. أصبح الكثيرون يكتبون خواطرهم ومذكراتهم باستخدام تطبيقات مخصصة، تتيح لهم التدوين في أي وقت وأي مكان، دون الحاجة لحمل دفتر أو قلم. هذا التحوّل لم يُلغِ قيمة الكتابة الشخصية، بل جعلها أكثر سهولة وانتشارًا، مواكبةً لأسلوب الحياة السريع الذي يميز العصر الرقمي.

للقراءة فوائد لا تُعد؛ فهي توسّع الأفق، وتنمّي الخيال، وتغذّي العقل، وتُعزّز علاقتنا بلغتنا وهويتنا. لا تتخلَّ عنها تحت تأثير البدائل التي، رغم فائدتها، لا تعوّض التجربة الكاملة للقراءة. رؤية الحروف، لمس الورق، ورائحة الصفحات، تمنح القارئ شعورًا خاصًا لا يدركه إلا من عاش تلك اللحظة. هناك علاقة خفية تنشأ بين القارئ والكتاب الورقي، علاقة لا يُمكن للكتاب الصوتي أو الملخّصات أن تحلّ محلها.نعم، الاستماع مفيد، ويمنحك العِبرة والمعرفة، لكنه يفتقر لتلك اللمسة الحية التي تمنحها الكلمات المكتوبة. فإن كنت تبحث فقط عن المعلومة، فاستمع، أما إن كنت تسعى لما هو أعمق... فاقرأ.والكتابة أيضًا ليست مجرد تدوين، بل تعبير عن الذات، وصقل للفكر، وتخليد للمشاعر. فلا تتخلَّ عن هواياتك، لا عن القراءة ولا عن الكتابة، ولو بدقائق قليلة يوميًا، فذلك أفضل من أن تُهملها تمامًا.

الذكاء الاصطناعي: هل يقضي علي التفكير الإبداعي؟

فريدة حورانية - اقتصاد-
الفرقة الثالثة

أصبح التطور التكنولوجي سريعا بشكل مريب. كان ظهور المحمول الذكي بمكانة معجزة اخترعها البشر ولكن ماذا عن أدوات تقوم بالابتكار والتحليل والاقتراحات؟ هذا ما يفعله الذكاء الاصطناعي الذي اقتحم حياتنا بشكل مفاجئ في جميع المجالات سواء الشخصية، الأكاديمية والعملية.

في البداية علينا أن نعرف ما هو الإبداع، الإبداع هو كل ما ينتجه العقل البشري من أفكار مبتكرة وجديدة وليس لها مثيل في الحياة الواقعية.

مثل اختراع توماس أديسون للمصباح الكهربائي، فهذا الاختراع كان من وحي خيال توماس أديسون ليس له شبيه علي أرض الواقع. إذا يمكن أن نقول إن الإبداع هو الأحلام، كل ما يحلم به الفرد ويتمنى أن يحوله لحقيقة.

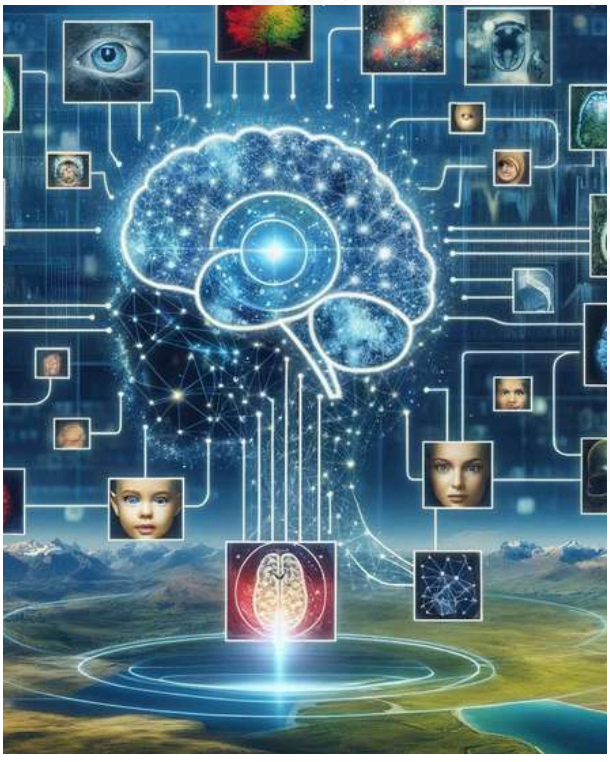

هذا النوع من الإبداع القائم علي المخاطرة والتجربة لا يستطيع الذكاء الاصطناعي القيام به بشكل فعال ولكنه يستطيع فقط أن يعطيك الفكرة والسوق المستهدف. فإذا قمت الآن بسؤال أداة من أدوات الذكاء الاصطناعي عن فكرة مبتكرة من الممكن أن يعطيك فكرة قفاز ذكي يحتوي علي مستشعرات يحول الإشارات البصرية مثل إشارات المرور إلي ذبذبات أو لغة برايل لتساعد فاقدي البصر علي السير في الشارع.

علي الجانب الآخر، هناك الإبداع المرتبط بالكتابة وخاصة الكتابة الأكاديمية مثل رسالات الدكتوراه والماجيستر، وهذا النوع يكون مرتبطا بجمع معلومات من مصادر موثوقة وعلي الباحث أن يحللها. وتكمن المشكلة الأساسية هنا أن أغلب الطلاب يلجئون لأدوات الذكاء الاصطناعي لينتج لهم ورقة بحثية كاملة ويقدمونها باسمهم، ولكن ما لا يعرفه البعض أن أغلب أدوات الذكاء الاصطناعي تكون معلوماتهم غير صحيحة وغير دقيقة بالإضافة أنه يوجد تطبيقات تستخدمها أغلب الجامعات تقوم بفحص الأوراق البحثية للتأكد أنها خالية من الذكاء الاصطناعي. إذا أين أفكار الطالب وتحليلاته في هذا البحث؟

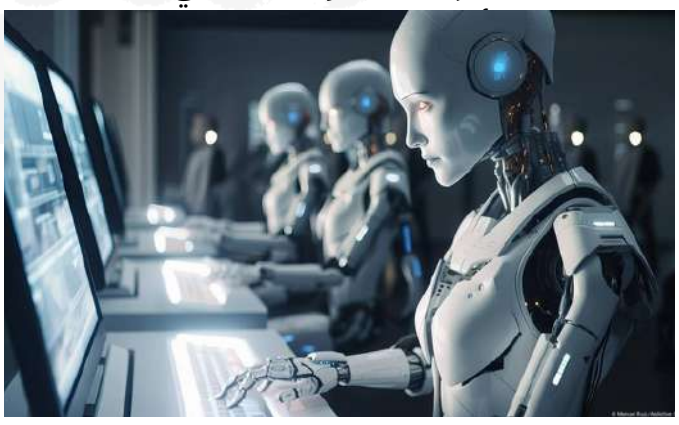

في النهاية، الهدف من هذا التطور التكنولوجي هو مساعدة الناس في حياتهم ولكن المشكلة أن أغلب الناس لا يعرفون كيف يستخدمون هذه الأدوات بشكل نفعي لنأخذ مثال الطالب الجامعي الذي يرفع جميع تكاليفه لأدوات الذكاء الاصطناعي لحلها إذا أين استفادة الطالب من المحتوى الجامعي؟! ستقوم الجامعات هكذا بتخريج كوادر لا يعرفون شيئا عن تخصصهم بسبب اعتمادهم -بشكل كامل- علي الذكاء الاصطناعي. علي الجانب الآخر فالاستخدام الأمثل له هو أن يساعدنا في تنظيم جميع جوانب حياتنا ولا مانع في بعض المساعدة في التكاليف الجامعية ولكن مع التأكيد أن المعلومات المقدمة سليمة ودقيقة

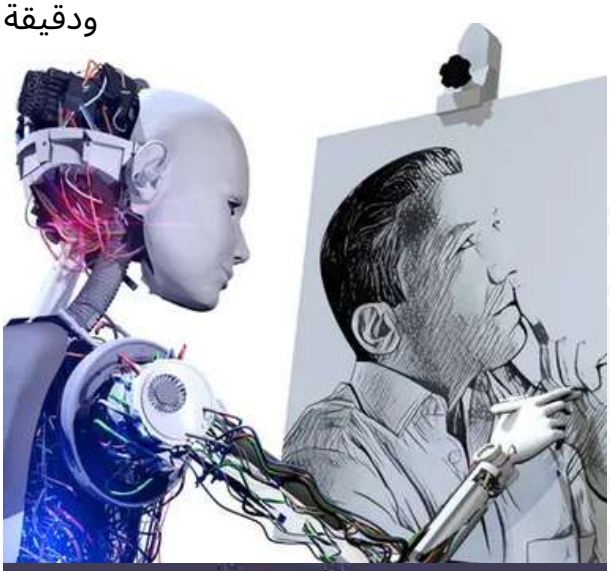

منفصلون، لكننا متّصلون !

جنا عمرو _ علوم سياسية
_ الفرقة الرابعة

أغلبنا يحب أن يعتقد أن لدينا القدرة على السيطرة على كل شيء. أن التكنولوجيا والاتصال الدائم تجعلنا قادرين على مواجهة أي أزمات.
فنحن نخطط، نبنى أنظمة و نخلق روتين يومي لنا بحثًا عن الاستقرار . لكن عندما تنطفئ الأنوار او يندلع حريق مفاجئ، كيف نتصرف؟

حادثتان منفصلتان لكنهم يتشابهان في الكثير : انقطاع الكهرباء الواسع في إسبانيا والبرتغال، وحريق سنترال رمسيس الذي اصاب قلب القاهرة. مكانان مختلفان ، وظروف غير متوقعه لكن كلاهما كشفا هشاشة شعورنا بالسيطرة.
ويبقى السؤال : هل نحن من يتحكم بالحياة، أم أن الحياة أحيانا هي التي تتحكم بنا؟

في صباح هادئ، استيقظت مدن كبرى في إسبانيا والبرتغال على صمت مفاجئ. لا كهرباء ، لا إنترنت، ولا حتى إشارة للهاتف . شعر البعض بالذعر و اعتقدوا ان نهاية العالم قد حلت، لكن الغالبية قررت أن تحتضن هذه اللحظة. اضطررت الناس للخروج من بيوتهم ومواجهة العالم الحقيقي بعيدًا التكنولوجيا .

تحولت الأحياء المشهورة إلى مساحات مفتوحة للقراءة، والموسيقى، ولعب الشطرنج، بل وحتى الرقص في الشوارع المظلمة. لحظة بسيطة لكن صادقه، أظهرت أن الروح البشرية لا تزال تجد الفرح في أبسط صور التواصل الإنساني . على الرغم من أنهم فقدوا الاتصال علي مواقع التواصل الاجتماعي والعالم الرقمي، لكنهم بالتأكيد أعادوا الاتصال ببعضهم البعض

على الضفة الأخرى من البحر المتوسط وفي قلب القاهرة، تغير كل شيء في لحظة . حريق مفاجئ اندلع في سنترال رمسيس، احد أكبر مراكز الاتصالات في مصر . أزمة وطنية عطلت الشبكات و أثرت على قطاعات حيوية في مدينة ذات رتم سريع للغاية.

لكن كما في إسبانيا، ظهرت لحظه إنسانية من نوع آخر . رجال الإطفاء، من المخضرمين منهم إلى الشباب الأبطال مثل نور امتياز، دفعتهم إنسانيتهم إلى موقع الحريق دون تردد و بدافع واحد فقط ، و هو الشعور بالواجب والمسؤولية تجاه الناس والمدينة والوطن.

بينما انتشرت مشاعر الخوف و القلق على مواقع التواصل الاجتماعي و تحدث البعض عن انهيار وشيك للدولة، كانت شوارع رمسيس تروي قصة مختلفة، قصة شجاعة وواجب و تضامن إنساني.
ذكرتنا تلك اللحظات أن قوتنا الحقيقية لا تكمن في الأنظمة التي بنيناها ، بل في وقوفنا بجانب بعضنا البعض عندما تتوقف تلك الانظمة عن العمل.
الحادثتان تعكسان واقعين مختلفين. ليس من الطبيعي أن نتوقع من انقطاع الكهرباء أن يجلب الفرح، أو من حريق أن يوحد الناس، لكن ما حدث كان مفاجئًا.
وحين توقفت الحياة، لم نتوقف نحن. لم نحتاج حتى أن نرسل لبعضنا رسالة .لكننا تقابلنا و تحركنا من مكان أعمق بكثير. ولعل هذا ما يجمعنا في النهاية، أننا نعرف بالفطرة كيف نقترب من بعضنا عندما يبتعد كل شيء.

التحرر من استعمار الذكاء الاصطناعي: ولادة نظام عالمي جديد.

مروان حسام أحمد • العلوم السياسية
• الفرقة الثالثة

في البداية، يسلط هذا المقال الضوء على كيف أن الذكاء الاصطناعي - بعيدًا عن كونه محايدًا - غالبًا ما يعزز اختلالات القوى العالمية القائمة، مما يعكس أنماطًا استعمارية تاريخية. فعلى سبيل المثال، تتركز الغالبية العظمى من شركات الذكاء الاصطناعي ومؤسسات البحث الرائدة في أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث يتدفق أكثر من 60% من الاستثمارات العالمية في الذكاء الاصطناعي إلى هذه المناطق. وهذا يخلق "تبعية رقمية" حيث تصبح دول الجنوب العالمي، مثل العديد من البلدان الأفريقية أو الاقتصادات الناشئة في جنوب شرق آسيا، مستهلكة لتقنيات الذكاء الاصطناعي المطورة في أماكن أخرى. وغالبًا ما يتم جمع بيانات مواطنيها، من تفاعلات وسائل التواصل الاجتماعي إلى معاملات الأموال عبر الهاتف المحمول، ومعالجتها بواسطة هذه المنصات الأجنبية؛ لتصبح فعليًا مادة خام تُستخرج لتحقيق الربح والتطوير الخوارزمي دون فائدة عادلة أو سيطرة محلية. هذه الديناميكية تديم هيمنة تكنولوجية حيث يملي الشمال العالمي شروط المستقبل الرقمي، تمامًا كما كانت القوى الاستعمارية تتحكم في الموارد الطبيعية في السابق.

ثانيًا، يتعمق المقال في المفاهيم الحاسمة لعدالة البيانات والسيادة المعرفية. حيث تتطلب عدالة البيانات إعادة تقييم لملكية البيانات وفوائدها، فعلى سبيل المثال، لننظر إلى الكميات الهائلة من البيانات البيومترية التي تُجمع في الدول النامية لبرامج الهوية الرقمية - غالبًا بواسطة كيانات أجنبية - مما يثير تساؤلات حول الموافقة والخصوصية ومن يستفيد في النهاية من هذه البيانات. وكذلك، فإن السيادة المعرفية - من ناحية أخرى - تتحدى هيمنة المعرفة الغربية في تطوير الذكاء الاصطناعي. نرى ذلك في التحيزات الخوارزمية: حيث غالبًا ما تظهر أنظمة التعرف على الوجه، المدربة بشكل أساسي على مجموعات بيانات لأفراد ذوي بشرة فاتحة،

معدلات خطأ أعلى بكثير للأشخاص الملونين، وأحيانًا تصل إلى 30% أكثر، مما يؤدي إلى سوء تحديد الهوية واعتقالات خاطئة في دول مثل الولايات المتحدة، أو نشر غير فعال في المجتمعات المتنوعة عالميًا. هذا يوضح كيف يمكن للذكاء الاصطناعي - عندما لا يستمد معلوماته من سياقات ثقافية واجتماعية متنوعة - أن يديم ويزيد من التحيزات والظلم الاجتماعي القائم.

ثالثًا، يحدد المقال نهجًا متعدد الأوجه لتحقيق إنهاء استعمار الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على إصلاح السياسات، الابتكار المحلي، والتحولات في الحوكمة العالمية. وفقًا لاللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي - رغم أنها ليست معنية صراحة بإنهاء الاستعمار - فإنها تقدم نموذجًا لحماية البيانات القوية والحقوق الفردية التي تقوم مناطق أخرى الآن بتكييفها، مثل قانون حماية البيانات البرازيلي (LGPD) أو مشروع قانون حماية البيانات المقترح في الهند، بهدف تأكيد سيطرة وطنية أكبر على البيانات. ومن الأهمية بمكان أن الابتكار المحلي يظهر في أماكن مثل "سيليكون سافانا" في نيروبي أو "يابالاغوس" في لاغوس، حيث تقوم الشركات الناشئة ومراكز الأبحاث بتطوير حلول ذكاء اصطناعي مصممة خصيصًا للتحديات المحلية، مثل الذكاء الاصطناعي للزراعة الدقيقة في كينيا لمكافحة انعدام الأمن الغذائي،

أو تشخيص الأمراض الشائعة بواسطة الذكاء الاصطناعي في نيجيريا. تهدف هذه المبادرات إلى بناء قدرات ذكاء اصطناعي محلية، مما يقلل الاعتماد على التقنيات الخارجية ويعزز تقرير المصير.أخيرًا، يتصور المقال مستقبلًا للذكاء الاصطناعي متحررًا من الاستعمار كعامل محفز للعدالة العالمية والتمكين. تخيل أنظمة ذكاء اصطناعي مصممة بالتعاون مع المجتمعات الأصلية للحفاظ على اللغات المهددة بالانقراض، أو أدوات ذكاء اصطناعي يطورها المزارعون المحليون في جنوب شرق آسيا لتحسين غلة المحاصيل وإدارة الموارد المائية، مما يعالج بشكل مباشر آثار تغير المناخ. يتطلب هذا تحولًا جوهريًا من نموذج استخراجي من أعلى إلى أسفل إلى نموذج قائم على التعاون في الإنشاء، حوكمة البيانات العادلة، والمنافع المشتركة. على سبيل المثال، يمكن للمبادرات التي تروج لنماذج الذكاء الاصطناعي مفتوحة المصدر والتعلم الموحد أن تسمح للبيانات بالبقاء محلية مع الاستمرار في المساهمة في التطورات العالمية للذكاء الاصطناعي. من خلال التفكيك النشط للإرث الاستعماري المتأصل في نماذج الذكاء الاصطناعي الحالية، يمكننا ضمان أن القوة التحويلية للذكاء الاصطناعي تخدم حقًا الرفاهية الجماعية لجميع الدول، مما يعزز مشهدًا تكنولوجيًا أكثر شمولًا وإنصافًا للقرن الحادي والعشرين.